قسم أصول الدين

حجية الحديث الضعيف

فى أحكام فقه السياسة الشرعية

★★ الدكتور / محمود الخالدى

أستاذ الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة اليرموك

و

محمد مصلح الزعبى

ماجستير وباحث فى علوم الحديث الشريف

★★ دكتوراه فى السياسة الشرعية مع مرتبة الشرف الأولى من كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر ، عام ١٩٧٩ م.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين منزل الكتاب، وجاعل السنة هى المصدر الثانى للتشريع منذ بداية الوحى حتى يرث الله الأرض ومن عليها ، والمتفحص لتاريخ الحضارة الإسلامية ، والواقف على أدوار الفقه الإسلامى يجد أن تدوين السنة ، وانتشار الدعوة الإسلامية ، ويزور ظاهرة الملل والنحل كل ذلك ترك أثره فى تميز هذه الأمة بثقافة لم تعرفها البشرية من قبل ألا وهى علم مصطلح الحديث ، وهذا البحث « **حجية الحديث الضعيف فى أحكام السياسة الشرعية** » قصدنا به إماطة الغموض عن مدى ثبوت هذه الحجية فى مجال يمس الفكر السياسى عند المسلمين وبخاصة مع شيوع الدعوة المعاصرة إلى بعض المذاهب دون أخرى ، والإستدلال بالأحاديث الضعيفة على صحة المذهب وقد أثبت الشيخ الألبانى بعضاً منها :

- من طلب قضاء المسلمين حتى يناله ، ثم غلب عدله جوره ، فله الجنة ، ومن غلب جوره عدله فله النار . (١)
- من كتم شهادة إذا دعى كان كمن شهد بالزور . (٢)

---

(١) الألبانى - الشيخ محمد ناصر الدين - سلسلة الأحاديث الضعيفة ج ٢، ص ٣٣٤ حديث رقم ١١٨٦ ، المكتب الإسلامى ببيروت ط ٥ سنة ١٩٨٥م .

(٢) المرجع السابق ج ٣ ص ٤٢٨ حديث رقم ١١٦٧ .

– يوم من إمام عادل أفضل من عبادة ستين سنة . [1]

وقد كان ذلك هو الدافع لاعداد هذا البحث ، وبعد التتبع واستعراض ما كتب فى هذا الموضوع تبين لنا أن هناك من تعرض لهذا الموضوع ضمن مواضيع الحديث الأخرى ، ولم نجد من تعرض لهذا الموضوع بذاته على الأقل – فيما أطلعنا عليه – وكان أفضل ما أعاننا فى بحثنا هذا كتاب توجيه النظر للجزائرى [2] ، ومنهج النقد فى علوم الحديث لنور الدين العتر [3]، وقواعد التحديث للقاسمى، إضافة لما كتبه من سبقهم فى هذا المجال .

ويأتى هذا البحث دراسة علمية لإثارة هذا الموضوع والتوسع فى بحثه ووضع اليد على بعض أحكامه ، والإجابة عن بعض الشبهات التى يثيرها عوام الناس من فتح المجال للعمل بالضعيف على مصراعيه بدون قيد أو شرط .

ويهدف البحث إلى معرفة الحديث الضعيف بشكل مختصر بأقسامه وأنواعه، ومعرفة المسائل المهمة المتعلقة بهذا الموضوع ، وحتى يتقوى ويرتفع الى درجة الحسن لغيره ؟ وحكم رواية هذا النوع من الحديث ، وأخيراً وهو الهدف الرئيسى من البحث وهو معرفة حكم العمل بالأحاديث الضعيفة فى الأحكام الشرعية .

---

(١) المرجع السابق ج ٢ ، ص ٤١٦ ، حديث رقم ٩٨٩ .

(٢) طاهر بن صالح بن أحمد الجزائرى الدمشقى .

(٣) الدكتور نور الدين العتر أستاذ الحديث بجامعة دمشق

ومن أهم الصعوبات التى واجهتنا فى هذا البحث قلة المصادر والمراجع فى هذا الموضوع والتى إن وجدت فإنها قليلة الفائدة من حيث أن معظم ما فيها منقول عن بعضه وخاصة كتب المتأخرين ، أو مكرر لا جديد فيه .

وقد قسم البحث إلى مقدمة وستة فصول وخاتمة وفصلنا ذلك كالتالى :-

المقدمة وتضمنت منهج البحث - والدراسات السابقة ، وأهمية الدراسة ودوافعها .

الفصل الأول : تعريف الحديث الضعيف .

الفصل الثانى : أقسام الحديث الضعيف وأنواعه .

الفصل الثالث : مصادر الحديث الضعيف ومسائله وأمثلته .

الفصل الرابع : حكم رواية الأحاديث الضعيفة .

الفصل الخامس : حكم العمل بالحديث الضعيف فى الأحكام .

وقد تضمنت الخاتمة أهم نتائج البحث .

والله نسأل أن يجعل هذا البحث قربة خالصة لوجهه الكريم وأن يمكننا من خدمة السنة النبوية الشريفة بكل طاقة مستطاعة إنه على كل شئ قدير ، وبالأجابة جدير ﴿وقُلِ اعملُوا فسيرى اللَّهُ عملكُمْ ورسُولُهُ والْمُؤْمنُون﴾ . (١)

والْحمْدُ للَّه ربّ الْعالمين

---

(١) سورة التوبة آية ١٠٥

الفصل الأول
مفهوم الحديث الضعيف

نظراً لاتساع هذا القسم من أقسام الحديث ، فإنه من الصعب الوقوف على تعريف جامع مانع له ، وإن وجدنا بعض علماء المصطلح قد وضعوا له بعض التعريفات ، بيد أننا لا نتمكن من خلالها أن نحدد شروط الضعيف أو أن نستخرج منها أقسامه وأنواعه .

وقبل الدخول فى التعريفات الإصطلاحية لابد لنا أن نستقرىء بعض أقوال علماء اللغة لنطلع على ما قالوه فى تعريف الضعيف .

المبحث الأول : التعريف اللغوى للحديث الضعيف

يُقال : (الضَّعف والضُّعف : خلاف القوة . وقيل الضعف بالضم فى الجسد والضَّعف بالفتح فى الرأى والعقل ، قال الأزهرى : هما عند أهل البصرة سيان يستعملان معاً فى ضعف البدن وضعف الرأى ، وهو ضعيف والجمع ضعفاء، وضعفى وضعاف وضعفه وضعافى . وأضعفه وضعفه : صيره ضعيفاً .

---

(١) ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقى المصرى ، لسان العرب ج٩ ، ص ٢٠٣، مادة ضعف ، دار صادر بيروت ١٩٥٦م .

والضعفة : ضعف الفؤاد وقلة الفطنة، والمضعف : إشتقه قوم من الضعف وهو الأولى) . [1]

(وضعف الضاد والعين والفاء أصلان متباينان يدل أحدهما على خلاف القوة، ويدل الآخر على أن يزاد الشئ مثله ، فالأول : الضعف والضعف وهو خلاف القوة) . [2]

يتضح لنا مما تقدم أنّ معنى الضعف في اللغة هو خلاف القوة .

المبحث الثانى : التعريف الاصطلاحى للحديث الضعيف :

من خلال تتبعنا لتعريفات المحدثين للحديث الضعيف ، وجدنا أن تعريفاتهم وإن اختلفت مبانيها بالزيادة أو النقصان إلا أنها تتفق فى معانيها . وهذه التعريفات تدور إجمالاً على ثلاثة أقوال هى :

القول الأول : (الحديث الضعيف : هو كل حديث لم يجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن) وإلى هذا القول ذهب كثيرون منهم :

---

(١) ابن فارس أبو الحسين، ، أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ج٣ ، ص ٣٦٢ باب الضاد والعين ومايثلثهما ، طبعة دار الجيل الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

(٢) ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى ، مقدمة ابن الصلاح ، ص ٢٠ مع شرحها التقييد والإيضاح ، دار الحديث الطبعة الثالثة ١٤٠٩ - ١٩٨٩م .

ابن الصلاح [1]، والنووى [2]، والطيبى [3]، وأبو الحسن الجرجانى[4]، وابن جماعة [5]، وابن الملقن [6]، وأحمد شاكر[7]،

---

(١) النووى شيخ الإسلام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووى الدمشقى الشافعى صاحب شرح صحيح مسلم ، صحيح مسلم بشرح النووي ج١ المقدمة ج١، ص ٢٩ طبعة دار الفكر للطباعة والنشر ، مصر ١٤٠١ هـ - ١٩٨٩م .

(٢) الحسين بن عبد الله الطيبى ، الخلاصة فى أصول الحديث تحقيق صبحى السامرائى ص ٤٨ ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .

(٣) الإمام أبو الحسن الجرجانى ، المختصر فى علوم الحديث ، تحقيق د . فؤاد عبد المنعم ص ٤٧ ، دار الدعوة للطباعة والنشر ، الإسكندرية .

(٤) الشيخ بدر الدين محمد بن ابراهيم بن جماعة ، المنهل الروي فى مختصر علوم الحديث النبوى ، ص ٣٨ تحقيق د، محيى الدن عبد الرحمن رمضان ، الطبعة الثانية دار الفكر ، سوريا ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

(٥) ابن الملقن سراج الدين عمر بن على بن أحمد الأنصارى المقنع فى علوم الحديث تحقيق عبدالله بن يوسف الجديع ، ص ١٠٢ ، دار فواز للنشر، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

(٧) أحمد محمد شاكر ، الباحث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير ص ٤٧، دار الكتب العلمية الطبعة الثانية .

ومحمد أبو شهبة [١]، القاسمى[٢]، وصبحى الصالح [٣]، وغيرهم.

القول الثانى :

(الحديث الضعيف : هو ما قصر عن مرتبة الحسن)

وبه قال : العراقى [٤] ، ابن دقيق العيد [٥]، والذهبى [٦]،

---

(١) الدكتور الشيخ محمد بن محمد أبو شهبة ، الوسيط فى علوم ومصطلح الحديث ص ٢٧٦ ، عالم المعرفة ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(٢) محمد جمال الدين القاسمى، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ص ١٠٨ ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت - الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

(٣) الدكتور صبحى الصالح ، علوم الحديث ومصطلحه ص ١٦٥، دار العلم للملايين - بيروت الطبعة السابعة عشرة ١٩٨٨م .

(٤) زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى ، التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص٤٨، دار الحديث للطباعة ، بيروت الطبعة الثالثة ١٩٨٩م .

(٥) تقى الدين بن دقيق العيد ، الاقتراح فى بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح ، ص ١١، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٨٦م .

(٦) الذهبى أو عبدالله شمس الدين محمد الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص ٣٣، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبى غدة، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.

والسخاوى [١] ، وزكريا الأنصارى [٢] ، والبيقونى . [٣]

القول الثالث :

(الضعيف : هو كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول)

وبه قال : ابن حجر[٤]، والصنعانى[٥]، ومحمد عجاج الخطيب . [٦]

---

(١) السخاوى أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن ، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقى ، تحقيق وتعليق الشيخ على حسين على ، ص ١/١١٣، الطبعة الثانية ، دار الطبرى ٩٢م .

(٢) الحافظ الشيخ زكريا بن محمد الأنصارى السنكى الأزهرى الشافعى ، فتح الباقى على ألفية العراقى ، ج١ ، ص ١١١، دار الكتب العلمية، بيروت .

(٣) عمر بن محمد الدمشقى الشافعى ،شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث ص ٦١ جمع وترتيب عبدالله سراج الدين ،

(٤) ابن حجر شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على بن محمد بن على بن محمود بن أحمد ، العسقلانى ، الشافعى ، النكت على كتاب إبن الصلاح تحقيق الدكتور ربيع بن هادى عمير ج١، ص ٤٩٢ ، الطبعة الأولى ، المجلس العلمى ، المدينة المنورة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .

(٥) الصنعانى محمد بن اسماعيل الأمير الحسينى ، توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار تحقيق محمد محيى الدين ج١، ص ٢٤٧ ، دار الفكر للطباعة والنشر .

(٦) الدكتور محمد عجاج الخطيب، الوجيز فى علوم الحديث ونصوصه ، ص ٣١١، الطبعة الأولى ، المطبعة الجديدة دمشق ، ٧٩م .

وبعد استعراض كل هذه الأقوال ، فإنما نختار القول الثالث منها ليس لأن ما عداه قد جانب الصواب ، وإنما لكونه أكثر دقة وحداً للحديث الضعيف من غيره من الأقوال الأخرى .

فالقول الأولى فيه تعقب حيث قال العراقى : (وقول ابن الصلاح هو ما لم يجمع صفات الصحيح ولا صفات الحسن ، فذكر الصحيح غير محتاج إليه لأن ما قصر عن الحسن فهو عن الصحيح أقصر) . (١)

ثم إن التعريف **الأول** : يتضح منه أنه (إذا عدم فيه صفة من صفات الصحيح يسمى ضعيفاً ، وليس كذلك ، لأن تمام الضبط مثلاً إذا تخلف صَدَقَ أن صفات الصحيح لم تجتمع ويسمى الحديث الذى اجتمعت فيه الصفات سواه حسناً لا ضعيفاً) . (٢)

أما القول **الثانى** : فإننا نستطيع أن نقول فيه (ما من صفة من صفات الحسن إلا وهى إذا انعدمت كان الحديث ضعيفاً) . (٣)

وبالتالى يترجح عندنا دقة التعريف الثالث ويؤيد ما ذهبنا إليها إضافة إلى ماسبق .

---

(١) العراقى – زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ، التبصرة والتذكرة شرح ألفية العراقى ج١، ص١١١ ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط ١ .

(٢) النكتب لإبن حجر ج ١ ، ص ٤٩٢ (مرجع سابق) .

(٣) النكتب لإبن حجر ج ١ ، ص ٤٩٢ (مرجع سابق) .

أ- إن هذا التعريف - **الثالث** - يدخل فيه غير الصحيح والحسن الصفات التى يستعملها المحدثون فى الدلالة على الخبر المقبول كالجيد، والصالح، والمعروف والمحفوظ .

ب- إن جعل الضعيف نوعاً مستقلاً بذاته لا يرتبط بمعرفة الصحيح أو الحسن بل له شروطه وهى عكس شروط القبول.

الفصل الثانى
أقسام الحديث الضعيف وأنواعه

الحديث الضعيف هو ثالث أقسام الحديث الآحادى لكنه أكثرها أنواعاً، وسبب تنوع أقسام الحديث الضعيف وكثرتها (أن ها الاصطلاح – أى الضعيف – لقب عام يشمل كل حديث مردود مهما كان سبب رده، وذلك أنا إذا جعلنا اختلال كل شرط على حدة نوعاً تحصل معنا ستة أنواع فإذا أضفنا إلى واحد من الستة باقى الشروط بعده كانت الأنواع كثيرة جداً) . (١)

وبالرغم من أن كثيراً من العلماء أفردوا بعض هذه الأنواع بأسماء كما فعل العراقى فى التبصرة والتذكرة، فاطلق بعض هذه الأسماء فقال مثلاً : (الأول : المنقطع .. الثانى : المرسل الذى لم ينجبر .. الثالث : مرسل فى اسناده ضعف .. وهلم جرا إلى أن أوصلها إلى اثنين وأربعين قسماً) . (٢)

---

(١) العراقى : زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ، التقييد والإيضاح ، ص٤٨، دار الحديث ، ط٣ بيروت ١٩٨٩م .

(٢) العراقى – التبصرة والتذكرة ، ج١ ، ص ١١١ (مصدر سابق) .

إلا أنه ستظل أقسام أخرى لانستطيع أن نضع لها أسماء، منها هو ذاته يقول فيها : إنه لا حاجة بنا إلى ذلك هو (مع كثرة التعب قليل الفائدة) . (١)

وبعد هذا البيان نستطيع أن نخرج بنتيجة مفادها أنه لا يتأتى لنا أن نقسم الحديث الضعيف بكل جزئياته الكثيرة ، بل ينبغى أن لا نتعب أنفسنا بشىء قليل الفائدة كما ورد على لسان العراقى (وقد خاض غير واحد ممن لم يعلم هذا الشأن فى ذلك فتعبوا وأتعبوا) . (٢)

ونستطيع أن ندرج هذه الجزئيات من مراتب الضعف تحت الأقسام العامة للضعيف . وهذه الأنواع نستخلصها من تعريف الحديث الضعيف الذى اخترناه وهو مالم تتوفر فيه شروط القبول وهى ستة :

(١ – عدالة الرجال .

٢– السلامة من كثرة الخطأ والغلفة – أى الضبط .

٣– إتصال السند .

٤– السلامة من الشذوذ .

٥– السلامة من العلة .

---

(١) الأنصارى – فتح الباقى على ألفته العراقى ج١، ص١١١ (مصدر سابق) .

(٢) السخاوى ، فتح المغيث بشرح ألفيه العراقى ج١، ص١١٢ .

٦- مجيء الحديث من وجه آخر حيث كان فى الحديث مستور ليس منهما كثير الغلط) . (١)

وفيما يلى بيان هذه الشروط عند العلماء :

المبحث الأول :

أقسام الحديث الضعيف من حيث فقدان شرط العدالة

العدالة لغة : (القصد فى الأمور وهو خلاف الجور . وما قام فى النفوس أنه مستقيم) . (٢)

والعدالة اصطلاحاً : (هى إلتزام المرء ماتقتضيه الفطرة السليمة وآداب الإسلام فى أغلب الأحوال وليس معناها العصمة من جميع المخالفات الصغيرة والكبيرة لأن هذا محال فى حق الإنسان العادى) . (٣)

ومن الأمور التى تجرح العدالة فى روای الحديث :

الأول - الكذب :

وهو أن ينسب أحد إلى رسول الله ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة افتراءاً عليه . وينشأ عن هذه النسبة مايسمى بالحديث

---

(١) الصنعانى - توضيح الأفكار ، ج١، ص٢٤٧ (مصدر سابق) .

(٢) الفيومى، أحمد بن محمد بن على المقرى ، المصباح المنير فى غير الشرح الكبير ، دار الفكر مصر ط١، ج٢، ص٤٤ .

(٣) المنهج الإسلامى فى الجرح والتعديل . د. فاروق حمادة، ، ص ٢٢، الطبعة الثانية ١٩٨٩م .

الموضوع. [1] وحكم الحديث الموضوع أنه تحرم روايته مع العلم به - أى معنى كان - سواء فى الأحكام أو الفضائل إلا مبيناً - أى مقروناً ببيان وضعه) .[2]

وذهب جمهور المحدثين إلى أن من كذب فى حديث واحد فسق وردت روايته وبطل الاحتجاج بها ، وإن تاب وحسنت توبته وممن قال بذلك : أحمد بن حنبل ، وأبو بكر الحميدى ، والصيرفى، والسمعانى . [3]

الثانى - التهمة بالكذب :

إذا كان الرواى معروفاً بالكذب فى حديثه العادى بين الناس فلا يؤتمن على رسول الله ﷺ . وينشأ عن هذا النوع من الجرح فى العدالة الحديث المتروك، وهو الحديث الذى (يرويه متهم بالكذب فى

---

(١) لا ينبغى أن يدرج هذا النوع تحت أقسام الحديث الضعيف وعدم إطلاق إسم حديث عليه ، إذ كيف نسمى الكذب على الرسول ﷺ حديثاً، لأن هذا الإصطلاح متعارف علي بأنه كلام النبي عليه السلام وانما يقال له موضوع جريا وراء زعم قائله حتى تثبت أنه ليس بحديث .

(٢) السيوطى جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر ، تدريب الرواى في شرح تقريب النواوى دار الكتب العلمية الطبعة الثانية ١٩٧٩- بيروت ، ج١، ص٢٧٤ .

(٣) ابن الصلاح - المقدمة ص ٢٨، دار الحديث ط ٣ سنة ١٩٨٩م .

الحديث النبوى أو كذاب فى كلامه أو من ظهر فسقه بالقول أو الفعل أو من فحش غلطه وكثرت غفلته). [١]

الثالث - الفسق :

وهو (خروج المسلم عن حجر الشرع . والفسق يقع بالقليل من الذنوب وبالكثير لكن تعورف فيما إذا كان كثيراً) [٢]. وينشأ عن تحديث بعض الفسقة أو من أتهم بالفسق ما يعرف بالحديث المنكر [٣]وحكم هذا النوع من الحديث والذى جرى عليه أئمة الحديث يوضحه ما جاء فى مقدمة صحيح الإمام مسلم (خبر الفاسق ساقط غير مقبول وأن شهادة غير العدل مردودة ...) . [٤]

---

(١) ابن حجر، شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الاثر ص ٨١ ، مكتبة الغزالى – دمشق ، ط١ .

(٢) د. فاروق حمادة ، المنهج الإسلامى ص ٣١ (مرجع سابق) .

(٣) (الحديث المنكر هو ما رواه الضعيف مخالفاً للثقات) وعلى هذا فالشاذ والمنكر يجتمعان فى اشتراط المخالفة ويفترقان فى أن الشاذ رواية ثقة أو صدوق والمنكر ضعيف ، الوجيز فى علوم الحديث ص ٣٢٢ . د. محمد عجاج الخطيب (مرجع سابق) .

(٤) النووى – مقدمة صحيح مسلم بشرح النووى ص ١٢٤ (مرجع سابق) .

وهذه الأنواع الثلاثة من الأحاديث ضعفها الشديد لا يزول ولوجاء من عدة وجوه لأن الضعف ناشيء عن خلل فى العدالة . (١)

المبحث الثانى :

أقسام الحديث الضعيف من حيث فقدان شرط الضبط

والضبط فى الاصطلاح : (هو تيقظ الراوى حين تحمله وفهمه لما سمعه وحفظه لذلك من وقت التحمل إلى وقت الأداء) (٢) ، وبفقدان هذا الشرط - الضبط - ينقسم الحديث الضعيف إلى أقسام :

أولـــها :- الحديث المنـــــكر . (٣)

---

(١) القاسمى، قواعد التحديث ص ١٠٩ (مرجع سابق) وانظر أيضاً : العراقى : زين الدين عبدالرحيم بن الحسين ، التقيد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٣٧، دار الحديث، ط٣، بيروت ١٩٨٩م . السيوطى ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر ، تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى ج١، ص ١٨٠، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط٢، ١٩٧٩م .

(٢) محمد عوض الهزايمة، دراسات فى علوم الحديث ، ص ١٠٤، دار عمار - الأردن ، الطبعة الثانية، ١٩٩١م .

(٣) سبق وأن عرف الحديث المنكر بأنه (ما رواه الضعيف مخالفاً للثقات) والفرق بين مخالفته للثقات بسبب فسقه ومخالفته بسبب قلة ضبطه، فالنوع الأول لا يمكن جبره لأنه طعن من جهة العدالة وأما النوع الثانى فيمكن جبره إذا روى من طريق آخر مثله أو أقوى منه .

ثانيـــها :- الحديث المـــــــدرج . (١)

ثالثـــها :- الحديث المقلـــــوب . (٢)

رابعـــها :- الحديث المضطـــرب . (٣)

خامسها :- الحديث المصحـــف . (٤)

سادسها :- الحديث المضعـــف . (٥)

---

(١) الإدارج : (زيادة لفظة - فى متن الحديث من كلام الرواى فيحسبها من يسمعها مرفوعة فى الحديث فيرويها كذلك ... وقد يقع الإدارج فى الاسناد) . انظر : الباعث الحثيث ص ٧٦، واختصار علوم الحديث ص٧٣.

(٢) (هو الحديث الذى انقلب فيه على راو بعض متنه أو إسم راو فى سنده أو سند متن آخر) الوجيز ص ٣١٩ (مصدر سابق) .

(٣) (وهو الحديث الذى يروى من وجوه مختلفه من راو واحد مرتين أو اكثر أو من راويين أو رواة ، مع عدم امكان الترجيح بينهما فإن ترجح أحدهما على الآخر فإنه يزول عنه اسم المضطرب ليلحق بالشاذ أو المنكر) . انظر : تدريب الراوي ج١، ص٢٦٢ (مصدر سابق) .

(٤) (تحويل الكلمة من الهيئة المتعارف عليها إلى غيرها) فتح المغيث ٤، ص ٥٦ (مصدر سابق) .

(٥) (هو الذى لم يجتمع على ضعفه العلماء وفيه تضعيف لبعضهم وتقوية لآخرين وهو أعلى مراتب الضعف) (فتح المغيث ، ج١، ص١١٧ بتصرف) .

المبحث الثالث :

أقسام الحديث الضعيف من حيث فقدان شرط الإتصال فى السند

إن الانقطاع فى السند مأخوذ من القطع، وهو لغة : فصل الشيء عن الشيء والمقصود هنا سقط فى سلسلة الاسناد، ويشتمل فقدان هذا الشرط – الإتصال فى السند – على الأنواع التالية :

أولاً : الحديث المنقطع : وقد عرفه المتقدمون كما يتضح من كلام ابن عبد البر : (بأنه كل مالا يتصل سواء كان يعزى إلى النبى ﷺ أم إلى غيره) . (١)

أما المتأخرون فجعلوه قسماً خاصاً وعرفوه بأنه : (هو الحديث الذى سقط من رواته راو واحد قبل الصحابى فى موضع واحد أو مواضع متعددة بحيث لا يزيد الساقط فى كل منها على واحد وألا يكون الساقط فى أول السند) . (٢)

ثانياً : الحديث المرسل : هناك عدة تعريفات للحديث المرسل تزيد على الأربعة، وقد اخترنا منها ما اطمأننا إليه وهو الراجح فى نظرنا وهو :

---

(١) ابن عبد البر يوسف القرطبى، التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد ج١، ص٢١، طبعة وزارة الأوقاف المغربية .

(٢) د . نور الدين العتر ، منهج النقد فى علوم الحديث ، دار الفكر – سوريا – الطبعة الثالثة ، ص٣٨١ – ١٨٢ .

(ما أضافه التابعى الى النبى ﷺ) [1] وقد قال ابن حجر : أيضاً فى كتاب النكت على ابن الصلاح : إن هذا التعريف (عليه جمهور المحدثين) . [2]

ثالثاً : الحديث المعضل : هو ماسقط من إسناده إثنان أو أكثر من موضع واحد فى أى موضع من مواضع السند، وسمى بذلك (لأن الحديث بسقوط واحد يصير مردوداً، فإذا سقط منه اثنان أو أكثر كان أمره أشد فكأن المحدث بهذا الاسقاط أعضله أى أعياه فلم ينتفع به من يرويه عنه) . [3]*

المبحث الرابع : أقسام الحديث الضعيف من حيث الشذوذ

وهى عند العلماء ثلاثة :

أولها : الحديث الشاذ : هو ما رواه الثقة مخالفاً للثقات ، قال الحاكم النيسابورى : (فأما الشاذ فإنه حديث ينفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة). [4]

---

(١) ابن حجر : النكت على كتاب ابن الصلاح ص ١٩٩ ، تحقيق محمد فارس – طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٤ .

(٢) المصدر السابق ص ١٩٩ .

(٣) المصدر السابق هامش رقم ٣ ، ص٣٧٩ .

* وحكم هذا الحديث أنه مردود إذا لم يعضد بحديث آخر متصل الإسناد بحيث يعرف رتبة من الرواة الذين سقطوا من الاسناد وبالتالى يحكم عليه بما يليق به تبعاً لذلك .

(٤) الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابورى ، معرفة علوم الحديث ص ١١٩، ط٢، ١٩٧٧م .

ثانيها : وقال الأنصارى فى فتح الباقى (والشاذ من الحديث اصطلاحاً ما يخالف الراوى الثقة فيه بزيادة أو نقص فى السند أو المتن . (الملأ) أى الجماعة الثقات فيما رووه وتعذر الجمع بينهما ...) . (١)

ثالثها : أما النووى فيقول فى تدريب الراوى (ثم توافق المحدثون بعد الإمام الشافعى على أن الشاذ هو : ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه) . (٢)

هذا هو تعريف الشاذ عند المحدثين، ونحن نميل إلى القول الثانى لأنه قيده بعدم إمكان الجمع بينهما، لأن الانفراد بحديث لا ينقص من قدره كما فى حديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - (إنما الأعمال بالنيات ...) (٣) فقد تفرد به وتفرد من بعده محمد بن ابراهيم التيمى ويحيى بن سعيد القطان، وعلقمة بن وقاص الليثى، هؤلاء كلهم ثقات، والحديث فى صحيح البخارى .

أما حكمه فننقل تفصيل «الحافظ العراقى» لذلك وتعريفه بما يغنى عن الاضافة وهو : (إذا انفرد الرواى بشىء نظر فيه، فإن

---

(١) الأنصارى ، فتح الباقى ج١، ص١٩٢، (مرجع سابق) .

(٢) السيوطى، تدريب الراوي ج١ ،ص٢٣٥ (مرجع سابق) .

(٣) رواه البخارى (فتح البارى) ج١، ص٩ ، كتاب بدء الوحى برقم ١، وكتاب النكاح باب رقم ٥، حديث رقم ٥٠٧٠ . ورواه مسلم ، كتاب الامارة ، برقم ١٩٠٧، والترمذى فى كتاب الجهاد ج٣، ص١٠٠ برقم ١٦٩٨، وان خزيمة مختصر المسند باب رقم ١٩ حديث رقم ١٤٢ .

كان مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان من إنفراد به شاذاً مردوداً ، وإن لم يكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره فينظر فى هذا الروى المنفرد فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً باتقانه وضبطه قبل من انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه واتقانه لذلك الذى انفرد به كان انفراده به خارقاً له مزحزحاً له عن جبر الصحيح، نعم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه) [1] ، ويبدو أن الشاذ اضيف إلى أقسام الضعيف لأنه يدل على ضعف فى ضبط الراوى على أقل تقدير .

المبحث الخامس : أقسام الحديث الضعيف من حيث العلة

العلة فى اللغة : (المرض من علّ يعلّ واعتلّ أى مرض فهو عليل، والقياس أن يقال مُعلّ، ومعلل ولكنه وقع فى عبارة أهل الحديث وبعض أهل اللغة : هذا حديث معلول) . [2]

والعلة اصطلاحا : عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فى الحديث، والحديث المعل : هو الحديث الذى اطلع فيه على علة تقدح فى صحته ، مع أن الظاهر السلامة منها ويتطرق ذلك إلى الاسناد الذى رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر) . [3]

---

(١) العراقى ، التبصرة والتذكرة ج١، ص ١٩٥ (مرجع سابق) .

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة علل ج١٣، ص ٤٩٨ (مرجع سابق) .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٩٦ (مرجع سابق) .

وبما أن العلة : هى المرض، وهذا المرض خـــفى، الظاهر منه السلامة والصحة، لذلك ينخدع به قليل الخبرة والمعرفة ولذلك وضع العلماء بعض الوسائل للكشف عن العلة ، ومن هذه الوسائل . (١)

أ- معرفة المدارس الحديثية .

ب- معرفة من دار عليهم الإسناد وأوثق الناس فيهم .

جـ- جمع الاحاديث فى الأبواب وحصرها .

د- معرفة المتشابه من الأسماء والكنى والألقاب .

هـ- معرفة مواطن الرواة .

و- معرفة من دلس ومن أرسل ومن اختلط من الرواة .

ز- معرفة الوفيات والولادات .

ح- معرفة أهل البدع والأهواء .

حكم هذا النوع يظهر من اسمه، أنه معلل أى به علّة تخرجه من حال الصحة إلى حالة الضعف المانعة من العمل به .

---

(١) د. همام سعيد عبد الرحيم سعيد ، العلل فى الحديث دراسة منهجية فى ضوء شرح علل الترمذى، لابن رجب الحنبلى ص ١٢٤ - ١٣٢ ، (بتصرف واختصار شديد) دار العدوى - عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

المبحث السادس :

(اقسام الحديث الضعيف من حيث فقدان الاعتضاد أو المجيء من وجه آخر (الفرد أو الغريب)

أما الفرد فلا يعرف إلا بحسب أنواعه وهى نوعان :

النوع الأول : الفرد المطلق : (وهو ما تفرد به راو واحد عن جميع الرواة، فلو تفرد به صحابى عن رسول الله ﷺ أو تابعى عن صحابى أو تابع تابعى عن تابعى، ولم يرو ما تفرد من طرق آخر لا باللفظ ولا بالمعنى يكون هذا التفرد مطلقاً) . (١)

وحكم هذا النوع من التفرد يرتبط بالمتفرد فإن كان ثقة ومرويه لا يخالف مروى غيره من الثقات فحديثه صحيح. وإن كان خفيف الضبط فحديثه حسن ، وإن كان المتفرد ضعيفاً فحديثه ضعيف .

أما إذا انفرد بحديث وخالف غيره ففيه ثلاث حالات :

الأولى : إذا كان المتفرد بالحديث ثقة مخالفاً من هو أولى منه فهو الشاذ . (٢)

الثانية : إذا كان المتفرد بالحديث والمخالف له متساويين فى الحفظ والضبط ولا يمكن ترجيح مروى أحدهما على الآخر فهو المضطرب ... (٣)

---

(١) د . محمد عجاج الخطيب ، الوجيز فى علوم الحديث ص ٣٣٢ .

(٢) ص ١٥ من هذا البحث .

(٣) انظر ص ١٢ من هذا البحث . هامش رقم ٥ .

الثالثة : أن يكون المتفرد بالحديث ضعيفاً ومخالفاً للثقات فهو المنكر . (١)

النوع الثانى : الفرد النسبى : وهو ماحكم بتفرده بالنسبة لصفة معينة كالذى قيد ببلد معين أو قيد براو مخصوص فيكون غريباً . (٢)

والغريب : (هو ما رواه راو منفرد بروايته فلم يروه غيره أو انفرد بزيادة فى متنه أو اسناده سواء انفرد به مطلقاً أم بقيد كونه عن إمام شأنه أن يجمع حديثه لجلالته وثقته وعدالته ، وإنما سمى الغريب غريباً لانفراد راويه عن غيره كالغريب الذى شأنه الانفراد عن وطنه ، والغالب على هذا النوع أنه غير صحيح) . (٣)

ويلاحظ أن بين الفرد والغريب رابط مشترك ، وهو مفهوم التفرد مما سوغ (لبعض العلماء أن يحكموا بترادف الفرد والغريب فتراهم يقولون : تفرد به فلان واغرب به فلان والمعنى واحد) . (٤)

وقد قال الحافظة ابن حجر (إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته ، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق ، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبى ، وهذا

---

(١) انظر ص ١٢ من هذا البحث . هامش رقم ٣ .

(٢) محمد عجاج الخطيب : الوجيز ص٣٣٢ .

(٣) القاسمى ، قواعد التحديث ص ١٢٥ (مرجع سابق) .

(٤) الصنعانى ، توضيح الأفكار ج٢ ، ص ٨ (مرجع سابق) .

من حيث اطلاق الاسمية عليهما وأما من حيث استعمالهم فلا يفرقون) . (١)

وبعد هذه الإطلالة الوافية بأغراض البحث على منشأ هذه الأنواع من الحديث الضعيف والتى كان سببها فقدان أحد شروط القبول . وإن تركت بعض أنواع الحديث الضعيف لأن بعضها كما سبق وأوضحنا لا إسم له وإنما يندرج تحت الإسم العام .

ثم إنه ليس الغرض هنا الاستقصاء والتتبع مع كثرة أنواع الحديث الضعيف وإنما بيان منشأ هذه الأنواع وأسباب الضعف حتى نتمكن من الوصول إلى نتيجة فى مدى امكانية الاحتجاج مثل هذه الأحاديث على مشروعية أحكام السياسة الشرعية .

---

(١) ابن حجر ، شرح نخبة الفكر ، ص ٢٩ (مرجع سابق) .

الفصل الثالث

مصادر الحديث الضعيف ومسائله وأمثلته

وفيه ثلاثه مباحث :

المبحث الاول : مسائل متفرقة تتعلق بالحديث الضعيف

المسالة الاولى : (إذا رأيت باسناد ضعيف فلك أن تقول (هذا ضعيف) وتريد ضعف إسناده ولا يجوز أن تطلق وتريد ضعف متنه بناءاً على مجرد ضعف ذلك الاسناد، فقد يكون مروياً باسناد آخر صحيح . فإن قال إمام : إنه لم يرد من وجه صحيح أو أنه حديث ضعيف مفسراً ضعفه جاز) . (١)

المسالة الثانية : (لا يتصدى للجواب عن الحديث المشكل إلا إذا كان صحيحاً وأما إذا كان ضعيفاً فلا ... قال القابسى : لا يتكلف الجواب عن الحديث حتى يكون صحيحاً والباطل يكفى فى رده كونه باطلاً) .

وفى الموعظة الحسنة (لا يستحق مالا أصل له أن يشتغل برده بل يكفى أن يقال هذا كلام ليس من الشريعة وكل ماهو ليس منها فهو رد أى مردود على قائله مضروب به وجهه .

---

(١) ابن الملقن، المقنع ج١، ص١٠٣، والعراقي ، التقييد والايضاح ، ص١١٣ .

نعم لو اختلف فى صحة حديث لعلة رآها بعضهم غير قادحة فصححه وخالفه آخر فلا بأس أن يشتغل بتأويل هذا المعلل المختلف فى صحته لاحتمال صحته فيتأول وعلى هذا التقدير) . (١)

المسالة الثالثة : قولهم هذا الحديث (ليس له أصل) أو : (لا أصل له) قال ابن تيمية : (معناه ليس له إسناد) . (٢)

المسالة الرابعة : (المتروك أو المطروح والواهي والتالف ألفاظ مترادفة ومثلها ضعيف جداً قد وقعت فى عبارات المتقدمين ، غير أن أكثرها دوراناً بينهم المتروك والمطروح كما أن الألفاظ الباقية يكثر دورانها بين المتأخرين) . (٣)

المسالة الخامسة : قال الحافظ ابن حجر : (لا يلزم من كون الحديث لم يصح أن يكون موضوعاً .

قال الزركشي : بين قولنا موضوع وقولنا لا يصح بون كثير، فإن فى الأول اثبات الكذب والاختلاق، وفى الثانى إخباراً عن عدم الثبوت ولايلزم منه اثبات العدم، وهذا يجيء فى كل حديث قال فيه ابن الجوزي : لايصح ونحوه) . (٤)

---

(١) القاسمي ، قواعد التحديث ص ١٢١ – ١٢٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢١ – ١٢٢ .

(٣) الغمارى ، أبو الفضل عبد الله بن الصديق، سؤالات محمد حبيب الله الغمارى ، مطبوع بذيل كتاب توجيه العناية،ص، دار الكتب المدينه المنورة، ط١، ١٩٩٠م .

(٤) القاسمى – قواعد التحديث ص ١٢٢ (مرجع سابق) .

المسالة السادسة : قد يعبر البيهقي - عن الضعف الوارد في الحديث بعبارة (غير قوى) كما صنع فى كتاب الزكاة باب ماورد فى قوله تعالى ﴿ وآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ [1]، إذ أخرج فيه حديثين موقوفين ثم قال : هما موقوفان غير قويين) . [2]

المسالة السابعة : مقصود الإمام أحمد بن حنبل بالضعيف (فسر الإمام ابن تيمية فى فتاويه وتلميذه ابن القيم في إعلام الموقعين [3]. باب مقصود الإمام أحمد بالضعيف : إنما هو الحديث الحسن . وعللا ذلك بأنه لم يكن الحديث فى زمنه يقسم الى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف. وإن الحسن اصطلاح أحدثه الترمذى ، بل نقل ابن تيمية الاجماع على هذا الادعاء . وهنا يؤكد قضيتين :

الاولى : هى أن مقصود الإمام أحمد بالضعيف هو الحسن .

الثانية : أن الحسن اصطلاح أحدثه الترمذى .

وهذا الكلام بحاجة إلى توضيح :

---

(١) سورة الأنعام ١٤١ .

(٢) نجم عبد الرحمن - الصناعة الحديثية للسنن الكبرى للبيهقى، دار الوفاء بمصر ، ط١ ، ص٣٢٩

(٣) انظر : ابن تيمية ، علم الحديث -دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٥ - وابن القيم - شمس الدين ابو عبد الله محمد بن أبى بكر - أعلام الموقعين عن رب العالمين - دار الجبل - بيروت ط ١ .

أما القضية الأولى : فإن الإمام أحمد عبر بالحسن عما هو حسن اصطلاحاً ، أى دون الصحيح وفوق الضعيف، فقد نقل ابن تيمية بنفسه فى رسالته فى تفضيل أبى بكر على على رضى الله عنهما عن الإمام أحمد والترمذى تحسينهما حديث (من كنت مولاه فعلى مولاه) . (١)

ونقل إبن القيم فى أعلام الموقعين عن الإمام أحمد تحسين حديث ركانه فى طلاقة إمرأته ثلاثاً فى مجلس واحد فقال : (وقد صحح الإمام أحمد هذا الاسناد وحسنه) . (٢)

ثم إن إدعاء ابن تيمية أن الضعيف عند الإمام أحمد يقابله ماحسنه الترمذى أو يصححه فهذا قول يصعب اثباته ومما يجب عليه أن يثبته لصحة هذه الدعوى .

لأن تصحيح الترمذى أو تحسينه للحديث لم يكن نتيجة لتساهله، وهو خلاف المعروف عند العلماء قال الذهبي : (فلا يغتر بتحسين الترمذى فعند المحاققة غالبها ضعاف) . (٣)

---

(١) حديث صحيح رواه الترمذى فى باب مناقب على حديث رقم ١٧١٣ .

(٢) ابن القيم، أعلام الموقعين ، ج٦، ص٤٢ .

(٣) الذهبى : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى . ميزان الاعتدال فى نقد الرجال تحقيق : على محمد البجاوى ج٤، ص٤١٦ الطبعة الأولى – دار الفكر – مصر .

ثم ماهو الداعى الى تفسير كلمة ضعيف بالحسن ؟ مع أن الظاهر من كلام الإمام أحمد يشير إلى أن مراده بالضعيف الضعيف الذى لم تحقق فيه شروط القبول . ثم إذا فسرنا الضعيف بالحسن بقسمية فأى فائدة فى هذا التنصيص من الإمام أحمد على أن الحسن مقدم على الرأى ؟ إذ أن هذا أمر ثابت مقرر، فالحسن حجة فى كافة وجوه الاحتجاج وهو مقبول عند أكثر المجتهدين وعامة الفقهاء .

اما القضية الثانية : فالإجابة عنه إضافة لما تقدم عن الإمام أحمد نفسه، فهناك جماعة من العلماء الذين سبقوا الترمذى فى اصطلاح الحديث الحسن ولم يحدثه هو أولاً ، ومنهم :

- الحافظ محمد بن عبد الله بن نمير شيخ شيوخ الترمذى المتوفي سنة ٢٣٤هـ .
- الحافظ يعقوب بن شيبة السدوسى البصرى المتوفى سنة ٢٦٢ هـ .
- الحافظ الشافعى - محمد بن أدريس - المتوفى سنة ٢٠٤ هـ.
- الإمام أبو زرعة الرازي المتوفي سنة ٢٦٤هـ.
- الإمام أبو حاتم الرازى المتوفى سنة ٢٧٧هـ .

فهذه الشواهد وغيرها كثير نفيد أن وصف الحديث بالحسن انتشر وشاع شيوعاً فى القبول وعرف منه المدلول قبل الترمذى بزمان ...) . (١)

المسالة الثامنة : (إن للعمل بالحديث الضعيف مجال آخر ، وهو إذا عرض حديث يحتمل لفظه معنيين دون ترجيح بينهما ، وورد الحديث الضعيف يرجح أحدهما ، فحينئذ نأخذ بالمعنى الذى يرجحه هذا الحديث ولو كان ضعيفاً .ولذلك قال الإمام النووى فى المجموع (والترجيح بالمرسل جائز) مع أنه يرى ضعف الحديث المرسل كما هو معلوم) . (٢)

المبحث الثانى : مصادر الحديث الضعيف

اعتنى العلماء بالحديث الضعيف عناية فائقة لما له من أثر خطير فى الدين ، ولما يترتب عليه من تقوية الأحكام بزيادة فضيلة أو ترتب ثواب،لذلك بحثوا هذا الموضوع أشد البحث وفصلوا من الأحاديث الضعيفة مالا يمكن أن ينجبر ويترقى لتحذر منه الأمه . وهذه بعض مصادر هذا الموضوع :-

---

(١) انظر كتاب الموقظة فى علم مصطلح الحديث للذهبى ، ص١٠٠ - ١٠٨ تحقيق الشيخ أبو غدة نقلاً عن الشيخ محمد عوامة، أثر الحديث في اختلاف الائمة، ص٢٧ - ٢٨ . (بتصرف واختصار) .

(٢) محمد عوامه - أثر الحديث فى اختلاف الأئمة ص ٢٨ دار السلام ط٢، سنة ١٩٨٧م .

أ- الكتب اتى صنفها العلماء فى الضعفاء من الرواة، فإنهم يوردون لمناسبة الكلام على الروای أحاديث من مروياته تنبيهاً على ضعفها او استدلالاً بها على ضعفه ..... منها .

- الكامل فى الضعفاء لابن عدى .

- ميزان الاعتدال للذهبى .

- لسان الميزان لابن حجر ... وغيرها .

ب- مصادر نص العلماء على ان تفردها بحديث إمارة على ضعفه مثل ما قاله السيوطى فى ديباجه الجامع الكبير :

(كل ما عُزى لهؤلاء الأربعة - يعني العقيلى فى الضعفاء وابن عدى فى الكامل فى الضعفاء والخطيب البغدادى وابن عساكر - أو عزى للحكيم الترمذى فى نوادر الأصول . أو للحاكم فى تاريخه، أو للديلمى فى مسند الفردوس فهو ضعيف، فيستغنى بالعزو إليها أو بعضها عن بيان ضعفه) وهذه المصادر لا يختص فيها الضعف باختلال شروط الرواة بل يوجد فيها ما يضعف لقادح آخر فى السند أو المتن .....

جـ- والمصادر التي ألفها العلماء فى أنواع من الحديث الضعيف ضعفت لغير جرمح الرجال، مثل الكتب المصنفة فى المراسيل والمدرج والمصحف والعلل وغير ذلك منها) . (١)

---

(١) د . نور الدين العتر ، منهج النقد فى علوم الحديث ص ٢٩٧ - ٢٩٨. (مرجع ساق) .

د- ويمكن أن نضيف - نحن اليوم - لذلك ماخرجه العلماء من أحاديث لبعض الكتب وحكموا فيها على بعض أحاديثها بالضعف . (١)

المبحث الثالث : امثله على بعض انواع الحديث الضعيف

سبق وأن تكلمنا عن الحديث الضعيف وأقسامه فى الفصل الثانى من هذا البحث وقد بينا أن العلماء قسموا الحديث الضعيف إلى عدة أقسام بحسب حاله وأن بعضهم أوصلها الى مايزيد على الأربعين قسماً . (٢)

وسنكتفى بذكر بعض الأمثلة على الأنواع المشهورة من أقسام الحديث الضعيف والتى اخذت مصطلحا خاصاً بها وفيما يلى بيانها :

اولا : الحديث المنقطع :

(وهو الحديث الذى سقط من اسناده رجل ، أو ذكر فيه رجل مبهم ، وسبب ضعفه فقدانه لشرط الاتصال فى السند ومثاله : مارواه عبد الرزاق عن الثورى عن أبى اسحاق ، عن زين بن يثيع عن حذيفة مرفوعاً : «إن وليتموها أبا بكر فقوى أمين» (٣) فقد سقط

---

(١) وإن وقع فيها بعض الأخطاء التى صححها تلاميذه وانتقدها أقرانه ولازالت محل بحث ودراسة .

(٢) انظر : الفصل الثانى من هذا البحث ، (أقسامه الحديث الضعيف وأنواعه) وكذلك ملحق رقم (١) .

(٣) رواه الهيثمى فى مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج٥، ص ١٧٦ .

من اسناده شريك بين الثورى وبين أبى اسحاق مباشرة وإنما سمعه من شريك، وشريك هذا سمعه من أبى اسحق) . (١)

ثانياً: الحديث المعضل :

(وهو الحديث الذى سقط منه راويان فاكثر بشرط التوالى وهو صورة أشد استغلاقاً وابهاماً من المنقطع ، ومن هنا جاءت تسميته بالمعضل) (٢) ومثاله :

مارواه مالك فى الموطأ أنه قال: « بغلنا أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ : « للمملوك طعامه وكسوته» (٣) فرواه مالك معضلاً هكذا فى الموطأ، فقد رواه ابراهيم بن طهمان والنعمان بن عبد السلام عن مالك عن محمد عجلان عن أبيه عن أبى هريرة . وصار الحديث بعد بيان اسناده صحيحاً . (٤)

ثالثا: الحديث المعل او المعلل :

(وهو الحديث الذى اطلع فيه علي علة تقدح فى صحته مع أن

---

(١) صبحى الصالح علوم الحديث ومصطلحه،دار العلم الملايين – بيروت ط٤، ١٩٦٦م ص ١٦٨ .

(٢) صبحى الصالح ، علوم الحديث ص ١٦٩ – ١٧٠ .

(٣) رواه الامام مالك فى كتاب الاستئذان ص ٨٣٥، باب الامر بالرفق بالملوك برقم ١٧٩، الإمام مالك بن أنس ،كتاب الموطأ – ت .د فاروق سعيد دار الآفاق الحديثه – بيروت – مجلد واحد – ط٤، ١٩٧٨٥م .

(٤) صبحى الصالح ، علوم الحديث ص ١٦٩ – ١٧٠.

الظاهر سلامته منها ..... ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذى رجاله ثقاب الجامع لشروط الصحة من حيث الظاهر .

والطريق إلى معرفة العلل . جمع طرق الحديث والنظر فى اختلاف رواته وفى ضبطهم واتقانهم) . (١)

ومثاله : مارواه مسلم من رواية الوليد بن مسلم « حدثنا الأوزاعى عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال : صليت خلف النبى ﷺ وأبي بكر وعثمان فكانوا يستفحتون ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ لا يذكرون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فى أول قراءة ولا فى آخره) (٢) . (ثم رواه مسلم أيضاً من رواية الوليد عن الاوزاعي أخبرنا اسحق بن عبد الله بن أبى طلحة أنه سمع أنساً يذكر ذلك) . (٣)

قال ابن الصلاح فى كتاب علوم الحديث : (اللفظ المذكور يعنى التصريح بنفى قراءة البسملة لما رواه الأكثرون إنما قالوا فيه فكانوا يستفتحون القراءة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ من غير تعرض لذكر البسملة ، وهو الذى اتفق البخارى ومسلم على إخراجه فى

---

(١) أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث، ص ٧٠ .

(٢) رواه الإمام مسلم (بشرح النووى) ج٤، ص١١ كتاب الصلاة باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة بدون رقم (النسخة غير مرقمة) .

(٣) رواه الإمام مسلم ج٤، ص١١٢ كتاب الصلاة باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة .

الصحيح، ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذى وقع له ففهم من قوله « كانوا يستفتحون بالحمد لله» أنهم كانوا لايبسملون فرواه على فرواه على مافهم وأخطأ . لأن معناه أن السورة التى كانوا يفتتحون بها من السورة هى الفاتحة وليس فيه تعرض لذكر التسمية، وانضم الى ذلك أمور منها أنه ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله ﷺ والله أعلم) . [1]

رابعاً: الحديث المضطرب :

(وهو الذى تتعدد روايته وهى - علي تعددها متساوية) [2] (أو أن يختلف الرواة فيه على شيخ بعينه وقد يكون الاضطراب فى الاسناد وقد يكون في المتن) [3] ومثاله :

حديث أبي بكر « أنه قال : يارسول الله أراك شبت ؟ قال شيبتنى هود وأخواتها » . [4]

---

(١) أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث ص ٧١ (مرجع سابق) .

وانظر أيضا علوم الحديث لصبحى الصالح ص ١٨٩، (مرجع سابق).

(٢) صبحى الصالح ، علوم الحديث ص ١٧٨ (مرجع سابق) .

(٣) أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث ص ٧٢(مرجع سابق) .

(٤) رواه الترمذى فى كتاب التفسير ، ج٥، ص ٤٠٢ باب سورة الواقعة برقم (٣٢٩٧) وراه أحمد فى المسند ج٥، ص٢٥٩ .

(قال الدار قطنى : هذا حديث مضطرب فإنه لم يرو إلا من طريق أبى اسحق وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه . فمنهم من رواه عنه مرسلاً ، ومنهم من رواه موصولاً ، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر ومنهم من جعله من مسند سعد ، ومنهم من جعله من مسند عائشة ، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر) . (١)

خامسا: الحديث المقلوب:

وهو الذى انقلب فيه علي أحد الرواة لفظ فى المتن . فقد ماحقه التأخير أو أخر ماحقه التقديم ، أووضع شيء ... ويكون القلب فى المتن كما يكون في الاسناد (٢) ، ومثاله فى المتن : ما رواه مسلم فى حدي السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله : « ورجل تصديق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله » والحديث فى الصحيحين هكذا لفظه « حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » (٣)، ولكن المتن انقلب على أحد الرواة، فقد اليمن وآخر

---

(١) أحمد محمد شاكر ، الباعث الحثيث ص ٧٣ .

(٢) صبحى الصالح علوم الحديث ١٩١ (مرجع سابق) .

(٣) رواه مسلم فى كتاب الزكاة (بشرح النووى ج٧، ص١٢١ + ١٢٢ باب فضل إخفاء الصدقة ورواه البخارى فى كتاب الأذان ج٢، ص ٣٦١ باب فضل المساجد برقم ٦٦٠ وفى أماكن أخرى كثيرة منها كتاب الرقاق برقم (٦٤٧٩) كتاب الزكاة برقم ١٤٢٣، والحدود برقم ٦٨٠٨ورواه النسائى فى كتاب آداب القضاء ج٨، ص٦١٣ باب الإمام العادل برقم

الشمال وكان عليه أن يفعل العكس . [1]

سادساً: الحديث الشاذ:

(وهو مارواه الثقة مخالفاً الثقات أو بتعبير أدق : مارواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه) [2] . وأوضح مثال على ذلك مارواه أبو داود ، الترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش ، عن أبى هريرة مرفوعاً « إذا صلى أحدكم ركعتى الفجر فليضطجع عن يمينه» [3] ، فقد خالف عبد الواحد العدد الكثير فى هذا فإن الثقات إنما رووه من فعل النبى ﷺ لا من قوله . وانفرد عبد الواحد من بين ثقاب أصحاب الأعمش بهذا اللفظ وقد روى عن عائشة رضي الله عنها : «أن النبى ﷺ كان إذا صلى ركعتى الفجر فى بيته اضطجع علي يمينه» . [4]

= ٥٣٩٥، ورواه الترمذى فى الترمذى فى الزهد ج٤، ص٥٩٨ باب ما جاء فى الحب فى الله برقم ٢٣٩١، ورواه مالك فى كتاب الشعر ، ص ٨١٧ – ٨١٨ ، باب ماجاء فى المتحابين فى الله برقم ١٢٠ .

(١) صبحى الصالح، علوم الحديث ص ١٩١ – ١٩٢، مرجع سابق .

(٢) صبحى الصالح ، علوم الحديث مرجع سابق ، ص٢٠١ .

(٣) رواه أبو داوود فى كتاب الصلاة ج١،ص٤٠٤ باب الاضطجاع بعدها برقم ١٢٦١ والترمذى فى كتاب الصلاة ج٢ ، ص٢٨٢ باب ما جاء فى الاضطاع بعد ركعتى الفجر برقم ٤٢٠ .

(٤) رواه الترمذى فى الصلاة ج٢، ص ٢٨٢ باب ما جاء فى الاضطجاع بعد ركعتى الفجر (بدون رقم) .

فهذا الحديث رواه الشيخان [1] وغيرهما ورواته ثقات وهو المعتمد عند أهل الحديث وعليه فإن الرواية الأولى شاذة بسبب مخالفة الثقاب .

سابعاً: الحديث المنكر :

(وهو الحديث الذى يرونه الضعيف مخالفاً رواية الثقة) . [2]

فهو يشبه الشاذ بمفهوم المخالفة إلا أن رواى الشاذ ثقة، بينما رواى المنكر ضعيف .

ومثاله مارواه النسائى وابن ماجه من رواية أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً « كلوا البلح بالتمر فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان» . قال النسائى : هذا حديث منكر تفرد به أبو زكير . [3]

---

(١) رواه البخارى فى كتاب التهجد ج٣ ، ص٣٥٧ فتح البارى ، باب الضجعة على الشق الأيمن بعد ركعتى الفجر برقم ١١٦٠ .

(٢) صبحى الصالح ، علوم الحديث ص٢٠٣، مرجع سابق .

(٣) رواه النسائى (السنن الكبرى) ج٤، ص١٦٧ كتاب الأطعمه باب البلح بالتمر برقم ١/٦٧٢٤ . ورواه ابن ماجه فى الأطعمه ج٢ ، ص ١١٠٣ باب أكل البلح التمر برقم ٣٣٠ .

الفصل الرابع
حكم رواية الأحاديث الضعيفة

درج بعض العلماء عند الحديث حول هذه المسألة أن يخلط أو يدمج بينهما وبين حكم العمل بالضعيف أو شروط العمل بالضعيف، مع أن هناك فرقاً واضحاً بين الأمرين . وسنحاول التفريق بينهما، وتبيين الحكم في كل منها .

فقد اتفق العلماء على أن الحديث الموضوع أو الذي لا أصل له لا تجوز روايته إلا مقترناً ببيان وضعه ، ومن روى حديثاً موضوعاً من غير بيان وضعه فهو آثم، ويخشى عليه من الوقوع تحت طائلة الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ : (من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين) [1] ، لأن هذا النوع من الأحاديث لا يجوز العمل به لا في الحلال ولا الحرام ولا في الترغيب أو الترهيب أو القصص والمواعظ لأنه مختلق مكذوب .

أما الحديث الضعيف والذي لم يصل السقوط فيه إلى حد الوضع أو الترك فقد اختلف العلماء في حكم روايته على قولين :

---

(١) رواه الإمام مسلم في مقدمه صحيحه (ج١، ص٦٢ بشرح النووي) وابن ماجه في المقدمة ، باب التغليظ في تعمد الكذب على الرسول ﷺ حديث رقم ٣٩ .

القول الأول : جواز رواية الحديث الضعيف عن أهل الغفلة الذين لا يتهمون بالكذب، أما أهل التهمة فيطرح حديثهم .

قال العراقى : (يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فى الأسانيد ورواية ماسوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما وذلك كالمواعظ والقصص وفضائل الأعمال وسائر فنون الترغيب والترهيب وسائر مالا تعلق له بالأحكم والعقائد وممن روينا عنه التنصيص على التساهل فى نحو ذلك : عبد الرحمن بن مهدى وأحمد بن حنبل) . (١)

قال الخطيب البغدادى فى الكفاية : (وقد ورد عن غير واحد من السلف أنه لا يجوز حمل الأحاديث المتعلقة بالتحريم والتحلل إلا عمن كان بريئاً من التهمة بعيداً عن الظنة، وأما أحاديث الترغيب والمواعظ ونحو ذلك فإنه لا يجوز كتبها عن سائر المشايخ) . (٢)

وقال النووى : (ويجوز عند أهل الحديث وغيرهما التساهل فى الأسانيد ورواية ماسوى الموضوع من الضعيف والعمل به من غير

---

(١) العراقى : التقييد والإيضاح ص ١١٣ .

(٢) الخطيب البغدادى، الحافظ ابو بكر أحمد بن على ، الكفاية في علم الرواية ت . د أحمد عمر هاشم ص ٦٢، دار الكتاب العربي – بيروت ط١، ١٩٨٥ م .

بيان ضعفه، في غير صفات الله تعلى والأحكام كالحلال والحرام ومما لا تعلق له بالعقائد والأحكام) . [1]

وهذه أيضاً بعض تصريحات من قال بهذا الرأى :

قال عبد الرحمن بن مهدى : (إذا روينا عن رسول الله ﷺ فى الحلال والحرام والأحكام شددنا فى الأسانيد وانتقدنا الرجال وإذا روينا فى الفضائل والثواب والعقاب تساهلنا فى الاسانيد . [2]

وروى عن الإمام أحمد أنه قال : (الأحاديث فى الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجىء شىء فيه حكم) [3] وقال أيضاً عند ذكره محمد بن اسحاق : (رجل نكتب عنه هذه الأحاديث - يعنى المغازى ونحوها - وإذا جاء الحرام والحلال أردنا قوماً هكذا وقبض اصابع يديه الأربع) . [4]

---

(١) النووى ، أبوزكريا يحيى بن شرف ، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير ، تصلاح محمد عويضه ص ٢٣، دار الكتب العلمية - بيروت ط١، ١٩٨٧م، وانظر أيضاً

- الطيبى، الحسين بن على، الخلاصة فى أصول الحديث ص ٤٨، عالم الكتب - بيروت ط١، ١٩٨٥م .

(٢) الجزائرى، طاهر بن صالح بن أحمد الدمشقى، توجيه النظر الى أصول الأثر، دار المعرفة ، بيروت ص٢٨٩ .

(٣) الجزائرى، ص ٢٩٠ والبغدادى الكفاية ص ١٦٣ .

(٤) المصدر السابق توجيه النظر، ص ٢٩٠ .

وقال أيضاً في محمد بن اسحاق (وقد قيل له يحتج به ؟ فقال : لم يكن يحتج به فى السنن) . [١]

ومن يرى ذلك أيضاً سفيان الثورى :(قال رواد بن الحراج سمعت سفيان الثورى يقول : لا تأخذ هذا العلم فى الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان ولا بأس بما سوى ذلك) [٢]. وورد عن ابن المبارك ما يؤيد هذا القول :

قال ابن أبى حاتم : حدثنا أبى عن عبدة قال : قيل لابن المبارك وروى عن رجل حديثاً فقيل : هذا رجل ضعيف ؟ فقال : يحتمل أن يروى عنه هذا القدر أو مثل هذه الأشياء، قلت لعبدة : مثل أى شىء كان ؟ قال : فى أدب وموعظة فى زهد...) . [٣]

وأتبع ابن رجب فى شرح العلل اصحاب المذاهب الثلاثة (أبو حنيفة ومالك والشافعى) من القائلين بهذا الرأى) . [٤]

---

(١) ابن حجر : شهاب الدين أحمد بن على العسقلاني ، تهذيب، ج٩، ص٤٤.

(٢) ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد ت صبحي السامرائى – دار الكتب – بيروت – ١٩٨٥،ط٢ س٨٣

(٣) الرازى – ابن أبى حاتم . الجرح والتعديل ج٢ص٣٠–ط١ . الهند ١٣٧١ هـ .

(٤) ابن رجب الحنبلى –شرح العلل الترمذى ص ٨٣ دار الكتب العلمية بيروت ط٢ سنة ١٩٨٥ م .

القول الثانى : منع الرواية عن الضعفاء مطلقاً

ويبدو أن هذا ظاهر كلام الإمام مسلم فى مقدمة صحيحة إذ يقول (واعلم وفقك الله تعالى أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين أن لا يروى منها إلا ما عرف صحة مخارجه والستارة فى ناقليه وأن يتقى منها ماكان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع، والدليل على أن الذى قلنا من هذا هو اللازم دون مخالفة قول الله جل ذكره ﴿ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ (١)، قال جل ثناؤه ﴿ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾(٢) وقال عزوجل ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾(٣) فدل بما ذكرنا من هذه الآى أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول وأن شهادة غير العدل مردوده) . (٤)

وممن يقول بهذا القول ويتنسب لهذه الفكرة الإمام أبو عوانه . فى قوله : (لما مات الحسن البصرى رحمه الله اشتهيت كلامه فتتبعته عن أصحاب الحسن فأتيت به أبان بن أبي عياش فقرأه على كله فما استحل أن أروى عنه شيئاً) . (٥)

---

(١) سورة الحجرات ، آية ٦ . (٢) سورة البقرة ، آية ٢٨٢ .

(٣) سورة الطلاق ، آية ٢ .

(٤) النووى ، يحيى بن شرف الدين : مقدمة صحيح مسلم بشرح النووى ، دار مالفكر بمصر ، ١٩٨١م ، ج١، ص ٦٠ ،٦١ .

(٥) ابن رجب – شرح العلل ص ٧٧ – ٧٨ (مرجع سابق) .

وبعد استعراض القولين ومؤيدى كل قول فإننا نختار القول الثانى لأن فى الثانى مزيد احتياط، ولكن أصحاب القول الأول فى روايتهم للأحاديث الضعيفة إنما يروونها فى فضائل الأعمال كما تبين، ثم إن لهم شروطاً فى العمل زيادة على أنهم كانوا يراعون الدقة فى رواية الأحاديث الضعيفة - لذلك لا يسوغون روايتها بصيغة جازمة بالنسبة إلي رسول الله ﷺ وإنما بصيغة لا تقتضى الجزم كقولهم (روى) أو يحكى أو قيل) . (١)

كما أن الخلاف بين الفريقين إنما هو خلاف فى الظاهر فقط فإذا استعرضنا قول الإمام مسلم في هذا الشأن حيث يقول (خبر الفاسق ساقط غير مقبول وشهادة غير العدل مردودة) . (٢)

فهذا لا يتنافى مع قول الفريق الأول إذ الكل متفقون على أن الحديث إذا كان ضعفه بسبب جرح فى عدالة الروى فلا يأخذون به ولا ينجبر وإنما المقصود هو النوع الثانى من الأحاديث الضعيفة والذى ضعفه بسبب قله الضبط .

قال ابن الصلاح : (إذا أردت رواية الحديث الضعيف بغير إسناد فلا تقل فيه قال رسول الله ﷺ كذا وكذا وما أشبه هذا من الألفاظ الجازمة . وإنما تقول فيه روى عن رسول الله ﷺ كذا وكذا

---

(١) الفصل الرابع من هذا البحث ، ص٣٥، فيه تفصيل القول بحكم العمل بالحديث الضعيف .

(٢) مقدمة صحيح مسلم بشرح النووى ج١، ص ٦١ (مرجع سابق) .

أو بلغنا كذا وكذا أو ورد عنه أو جاء عنه روى بعضهم وما أشبه ذلك وهكذا الحكم فيما تشك فى صحته وضعفه) [1]. هذا وقد (ذكر العقيلى باسناده عن الثورى قال : إني لأروى الحديث عن ثلاثة أوجه : أسمع الحديث من الرجل اتخذه دينا، واسمع الحديث من الرجل أوقف حديثه، واسمع الحديث من الرجل لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته) [2] إلا بعض العلماء وقفوا من ذكر الأحاديث الضعيفة فى . غير الفضائل من الحلال والحرام والعقائد وماله تعلق بصفات الله وما يشبهها فإنهم عمدوا إلى بيان ضعفها ، مع الإنكار على من لم يبين ضعفها انكاراً عظيماً .

وهنا يثار تساؤل علمي لماذا نجد كثيراً من العلماء رووا مثل هذه الروايات فى كتبهم ؟ والإجابة نجدها بوضوح عند الإمام النووى عن هذا السؤال بقوله :

(قد يقال : لم حدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم ؟ ويجاب عن هذا بأجوبة :

أولها : أنهم رووها ليعرفوها ولينوا ضعفها لئلا يلتبس فى وقت عليهم أو على غيرهم أو يتشككوا فى صحتها) [3] وكان ابن رجب

---

(١) العراقى ، التقييد والايضاح ص ١١٣ (مرجع سابق) .

(٢) ابن رجب الحنبلي – شرح علل الترمذى ص ٨٢ – ٨٥ .

(٣) النووى – شرح صحيح مسلم ج١، ص١٢٥ .

صريحاً فى تبريره لذلك فقال : (أما الذين كتبوا أحاديث الكذابين من أهل العلم والمعرفة فإنما كتبوه لمعرفته) . (١)

ثانيها : إن الضعيف يكتب حديثه يعتبر به أو يستشهد ولا يحتج به على انفراده . قال ابن رجب فى رواية ابن لهيعة ماكان حديثه بذاك وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال وإنما قد كتب حديث الرجل كأنى استدل به مع حديث غيره يشده لا إنه حجة إذا انفرد) . (٢)

ثالثها : رواية الراوى الضعيف يكون فيها الصحيح والباطل فيكتبونها ثم يميز أهل الحديث والاتقان بعض، ذلك من بعض وذلك سهل عليهم معروف عندهم ، وبهذا احتج سفيان حين نهى عن الرواية عن الكلبى فقيل له : أنت تروى عته ؟ فقال : أنا أعلم صدقه من كذبه .

رابعها : إنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال والقصص وسائر الأحكام مما لا يتعلق بالحلال والحرام وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه) . (٣)

---

(١) ابن رجب – شرح علل الترمذى ص٨٢ – ٨٥ .

(٢) المصدر السابق ص ٨٥ .

(٣) النووى شرح صحيح مسلم ج١،ص١٢٥ ، (مرجع سابق) .

كل هذا دليل تحر ودقة فى جمع الأحاديث وتنقيتها وفصل سليمها عن سقيمها قام به جهابذه هذه الأمة فإنهم يجمعون الأحاديث فإن استحسنوها وإلا كان لهم معها شأن آخر وإليك هذه الرواية عن يحيى بن معين توضح ذلك :

(عن الأثرم قال : رأى أحمد بن حنبل يحى بن معين فى صنعاء يكتب صحيفة معمر عن أبان ابن أبى عياش عن أنس فإذا اطلع عليه إنسان كتمه، فقال له أحمد : تكتب صحيفة معمر عن أبان وتعلم أنها موضوعة فلو قال لك قائل : أنت تتكلم في ابان ثم تكتب حديثه على الوجه ؟ فقال رحمه الله ياأبا عبد الله اكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه فاحفظها كلها واعلم أنها موضوعة حتي لا يجيء بعده إنسان فيجعل بعد أبان ثابتاً ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس فأقول : كذبت إنما هى عن معمر عن أبان لا عن ثابت) . (١)

ونفس يحيي بن معين يقول : كتبنا عن الكذابين وسجرنا به التنور واخرجنا به خبزاً نضيجاً) . (٢)

وأما فى زماننا هذا حيث قل ليس علماء الحديث فقط فإنهم فى الندرة كالذهب الابريز أو الجواهر بل طلبة الحديث النبوى الذين يستطيعون تخريج الحديث والحكم عليه من جهة الصحة والضعف .

---

(١) ابن رجب – شرح علل الترمذى ص ٨٤ مرجع سابق .

(٢) المصدر السابق ، ص ٨٤ .

واندرس من العلم المصطفوى ما الله به عليم ، لذلك يتحتم تبيان الأحاديث الضعيفة من غيرها أثناء روايتها للناس، أو الاكتفاء برواية الصحيح الثابت حتي فى الفضائل فإن فيها غناءاً وبركة خوفاً من التباس الضعيف فى أذهان الناس بالصحيح، فيرتب بعضهم حياته على حديث ضعيف معتقداً أنه سنة ثابتة . ثم الخوف من انتشار هذه العادة ذكر الأحاديث هكذا بدون أزمتها فيدخل من خلالها فى الدين ماليس منه .

الدليل الثانى : السنة النبوية

وذلك فى الأحاديث الواردة فى ذم التحديث بلك ما يسمع ، والتوعد بالنار فى الكذب على رسول الله ﷺ ومن هذه النصوص مايلى :

أ- ماروى مسلم بسنده المتصل عن ربعى بن خراش أنه علياً يخطب قال : قال رسول الله ﷺ (لا تكذبوا علي فإنه من يكذب على يلج النار) . (١)

ب- وروى مسلم أيضاً بسنده عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ (كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ماسمع) . (٢)

---

(١) حديث مسلم رواه مسلم ج١،ص٦٦، باب تغليظ الكذب على رسول الله.

(٢) حديث صحيح رواه مسلم ج١، ص٧٣ باب النهى عن الحديث بكل ماسمع .

جـ- وعن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ (سيكون فى اخر أمتى أناس يحدثونكم مالم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم بإياكم وإياهم) . (١)

الدليل الثالث : آثار الصحابة والتابعين

لقد ثبت بالاستقراء موقف الصحابة والتابعين بكل جلاء من عدم الأخذ بالحديث الضعيف كدليل علي الأحكام الشرعية وهذ بعض النصوص من أقوالهم أ- عن ابن عباس ﷺ قال : (إنما كنا نحفظ الحديث والحديث يحفظ عن رسول الله ﷺ فأما إذا ركبتم كل ذلول وكل صعب فيهيهات) . (٢)

ب- عن مالك بن أنس ﷺ قال : (لا يؤخذ العلم عن أربعة ويؤخذ ممن سوى ذلك : لا يؤخذ عن صاحب هوى يدعوا الناس لهواه، ولا من سفيه معلق بالسفه وإن كان من أروى الناس، ولا من رجل يكذب فى أحاديث الناس وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ ، ولا من رجل له فضل وصلاح عبادة إذا كان لا يعرف مايحدث.قال الحزامي : فذكرت ذلك لمطرف بن عبد الله فقال : ماأدرى مانقول غير أنى أشهد لسمعت مالكاً يقول : أدركت ببلدنا هذا - يعنى المدينة - مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة يحدثون فما

---

(١) المصدر السابق، ج١ص ٧٨ .

(٢) المصدر السابق ج١، ص ٨١ .

كتبت عن أحد منهم حديثاً قط. قلت : لم يا أبا عبد الله ؟ قال لأنهم لم يكونوا يعرفون مايحدثون) . (١)

جـ- عن يحيى بن معين قال : (آلة الحديث الصدق وعدم طلب الشهرة وترك البدع واجتناب الكبائر) . (٢)

د- عن مسعر قال : (سمعت سعد بن ابراهيم يقول : لا يحدث عن رسول الله ﷺ إلا الثقات) . (٣)

وغير هذا كثير من الآثار والأخبار التى وردت فى النهى عن الأخذ إلا عن الثقات المأمونين ومعنى ذلك أننا إذا كنا لانروى إلا عن الثقات فلا يمكن أن نعمل بما روى الضعفاء .

---

(١) الرامهرمزى - الحسن بن عبد الرحمن - المحدث الفاصل بين الرواى والداعى ص ٤٠٣ - ٤٠٦ دار الفكر ١٩٧١م ط١ تحقيق : د. محمد عجاج الخطيب .

(٢) المصدر السابق نفسه .

(٣) الإمام مسلم - الصحيح ج١، ص ٨٧، باب النهى عن قبول رواية الضعفاء .

الفصل الرابع
حكم العمل بالحديث الضعيف

إن هذه المسألة عليها مدار البحث وتمرته وجوهره، وقد إنقسم العلماء فى قضية الأخذ بالحديث الضعيف إلى ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : لا يعمل به مطلقاً لا فى الفضائل ولا فى الأحكام

وهذا القول هو مذهب جماهير العلماء ومنهم يحيى بن معين وأبى بكربن العربى، والظاهر أنه مذهب الشيخين (البخارى ومسلم) بدليل اشتراطهما الصحة في كتابيهما وتشنيع الإمام فى مقدمة الصحيح على من روى الضعيف . (١)

وهو مذهب ابن حزم كما قال فى الفصل (مانقله أهل المشرق والمغرب أو كافة عن كافة أو ثقة حتى يبلغ النبي ﷺ إلا أن فى الطريق رجلاً مجروحاً بكذب أو غفلة أو مجهول الحال فهذا يقول به بعض المسلمين . ولا يحل عندنا القول به ولا تصديقة ولا الأخذ بشىء منه) . (٢)

وقد استدل اصحاب المذهب الأول بالقرآن الكريم وذلك في الآيات

---

(١) القاسمى : محمد جمال الدين – قواعد التحديث ص ١١٣– ١١٤ – ط١ دار الكتب العلمية – بيروت .

(٢) ابن حزم، الفصل فى الملل والأهواء والنحل ، ج٢، ص٨٣، طبعة الحلبى مصر سنة ١٣١٧هـ .

الواردة فى التثبت فى الأخبار وشروط الشهود ومنها قول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ . (١)

وقوله تعالى : ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ (٢) وقوله تعالي : ﴿ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ (٣) قال الإمام مسلم رحمه الله (والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة فى بعض الوجوه فقد يجتمعان فى أعظم معانيهما .. إذ كل خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم كما أن شهادته مردودة عندهم جميعهم) . (٤)

والنصوص من القرآن الكريم تدل بوضوح على .

(أن لنا مندوحة عن هذه الأحاديث الضعيفة بما ثبت لدينا من الأحاديث الصحاح وهى كثيرة جداً فى الأحكام الشرعية والفضائل الخلقية ، ولأنه رغم توافر هذه الشروط لا نؤنس من أنفسنا الاعتقاد بثبوت الضعيف ، ولولا ذلك لما سميناه ضعيفاً وإنما يسورنا دائما الشك فى أمره ولا ينفع فى الدين إلا اليقين . ثم إن الرواية الضعيفة لا يمكن أن تكون مصدراص لحكم شرعى ولا لفضيلة

---

(١) سورة الحجرات ، آية ٦ .

(٢) سورة الطلاق ، آية ٢ .

(٣) سورة البقرة ، آية ٢٨٢.

(٤) الإمام مسلم – صحيح مسلم بشرح النووى ج١، ص٦١ .

خلقية – لأن الظن لا يغنى من الحق شيئاً والفضائل كالأحكام من دعائم الدين الأساسية ولا يجوزان يكون واهياً) . [1]

المذهب الثانى : يعمل بالحديث الضعيف مطلقاً فيما عدا العقائد

وعزى هذاالمذهب إلى أبى داود السجستانى . وأبى عبد الرحمن النسائى . فقد روى ابن الصلاح عن أبى عبد الله بن مندة الحافظ أنه سمع محمداً بن سعد الباوردى بمصر يقول : كان مذهب النسائى أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه) وقال ابن مندة ، وكذلك أبو داود السجستانى يأخذ مأخذه ويخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره لأنه أقوى عنده من رأى الرجال) . [2]

وروى هذا عن الشعبي كذلك، فقد روى الدارمى عن الشعبي قوله : (ماحدثك هؤلاء عن النبى ﷺ فخذ به وما قالوه برأيهم فألقه) [3] وقد روى الطيبى عن شريح فى الخلاصة قال : (قال شريح : إن السنة قد سبقت قياسكم فاتبع ولا تبتدع فإنك لن تضل مأخذت من الأثر . وقال الشعبى ، إنما الرأى بمنزلة الميتة إذا

---

(١) صبحى الصالح ، علوم الحديث ومصطلحه ص ٢١٢،دار العلم للملايين – بيروت ط٤ – ١٩٦٦ م .

(٢) العراقى – التقييد والايضاح ص ١٤٠ (مرجع سابق) والسيوطى : تدريب الراوي ص ١٩٦ط١ مكتبه القاهرة بمصر ، سنة ١٩٥٩ م .

(٣) سن الدارمى ج١، ص٦٧ وصبحى الصالح ، علوم الحديث، ص ٢١٢ .

اضطررت اليها أكلتها) [1]. ونقل مثله عن الإمام أحمد ، (قال : يعمل بالضعيف إذا لم يوجد غيره وفى رواية عنه ضعيف الحديث عندنا أحب من رأى الرجال) . [2]

(وذكر ابن حزم الاجماع على أن مذهب ابن حنبل تحقق المسألة ان ضعيف الحديث أولى عنده من الرأى والقياس إذا لم يجد فى الباب غيره) . [3]

وقال الحاكم سمعت أبا زكريا العنبرى يقول : الخبر إذا ورد لم يحرم حلالاً ولم يحل حراماً ولم يوجب حكماً وكان فى ترغيب أو ترهيب اغمض عنه وتسهل فى رواية) . [4]

كما أن الحديث الضعيف الذى جوز العلماء الأخذ به قد يكون جزأ أو قسماً من أقسام الحسن حيث يقول ابن قيم الجوزية في بيان فتوى الإمام أحمد (الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن فى الباب شيء يدفعه وهو الذى رجحه على القياس ، وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا مافى روايته متهم، بحيث

---

(١) الطيبى – الخلاصة ، ص ٤٨، مرجع سابق .

(٢) اللكنوى، الإمام أبو الحسنات محمد بن عبد الحى اللكنوى الهندى ، الأجوبة الفاضلة ، مكتب المطبوعات الإسلامية، طلب ط١، ص (٤٦ – ٥٠) باختصار شديد .

(٣) الطيبى ، الخلاصة ،ص٤٨ .

(٤) اللكنوتى الأجوبة الفاضلة ، ص ٤٦–٥٠ (بتصرف كبير) .

لا يسوغ الذهاب الى العمل به ، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يقسم الحديث الى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف . و للضعيف عنده مراتب ، فإذا لم يجد فى الباب أثراً يدفعه ولا قول صاحب ولا إجماع على خلافه، كان العمل به عنده أولى من القياس .

وليس أحد من الأئمة إلا وهو موافقه على هذا الأصل من حيث الجملة فإنه مامنهم أحد إلا وقد قدم الحديث الضعيف على القياس وأجمع أهل الحديث على ضعفه، وقدم حديث الوضوء بنبيذ التمر علي القياس، وأكثر أهل الحديث يضعفه وقدم حديث « أكثر الحيض عشرة أيام » وهو ضعيف باتفاقهم على مخص القياس) . (١)

ويقول ابن تيمية (أول من عرف أنه قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف أبو عيسى الترمذى ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله) . (٢)

وقد روى عن الإمام أحمد أنه كان يعمل بالحديث الضعيف ويجعل منزلته فى العمل بعد فتاوى الصحابة ، وأن المسند فيه

---

(١) ابن قيم الجوزية – الإمام شمس الدين ابو عبد الله محمد بن أبى بكر – اعلام الموقعين – تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى ج١، ص ٣١ .

(٢) أحمد هاشم – قواعد أصول الحديث ، ص ٨٩ – ٩٠، دار الكتاب العربى ، بيروت ١٩٨٤م .

الأحاديث الضعيفة، وأن الإمام أحمد كان يقبل الرواية عن الضعفاء إذا لم يعرفو بالكذب، فيروى عمن لم يشتهر بالضبط كابن لهيعة وغيره ممن لا يكذبون ويعرفون بالصلاح، وكان الضعيف عندهم نوعين : ضعيف ضعفاً لا يمنع العمل به ، وهو يشبه الحسن فى اصطلاح الترمذى . وضعيف ضعفاً يوجب تركه وهو الواهى . (١)

المذهب الثالث : يعمل بالحديث الضعيف فى الفضائل والمواعظ وبتوفر شروط وأصحاب هذا المذهب يرون العمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال ، والمواعظ، والقصص والترغيب والترهيب ونحو ذلك وأما إذا كان فى العقائد والأحكام كصفات الله عز وجل ما يجوز وما يستحيل، أو كان فى أحكام والحلال والحرام وغيرها، فإنه لا يعمل به مطلقاً ثم إنهم اشترطوا كذلك شروطاً للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال . وقد نقل السخاوى عن شيخه ابن حجر بعض هذه الشروط منها :

الشرط الأول- أن يكون الضعف غير شديد فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه .

الشرط الثانى- أن يكون مندرجاً تحت أصل عام فيخرج مايخترع بحيث لا يكون له أصل أصلاً .

---

(١) المرجع السابق .

الشرط الثالث – أن لا يعتقد عن العمل بعد ثبوته لئلا يبسب إلى النبي ﷺ مالم يقله ، فيؤخذ بالاحتياط والأخيران نقلا عن العز بن عبد السلام وعن صاحبه ابن دقيق العيد).[١]

الشرط الرابع – (أن لا يعارضه دليل أقوى منه) . [٢]

وهو قول العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم [٣] وبه قال الترمذى كما فى شرح العلل [٤] والبيهقى كما في السنن . [٥]

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مخالفيهم بقولهم :

(أما زعم المعارضين أن العمل بالضعيف فى الفضائل اختراع عبادة وتشريع فى الدين لم يأذن به الله تعالى ، فقد أجاب عنه بعض العلماء بأن هذا الاستحباب معلوم من القواعد الشرعية الدالة على استحباب الاحتياط فى أمر الدين والعمل بالضعيف من هذا القبيل فليس ثمة إثبات شيء من الشرع بالحديث الضعيف، ثم إنهم اشتراطوا أن يكون مندرجاً تحت أصل شرعى عام من أصول

---

(١) السخاوى – شمس الدين محمد بن عبد الرحمن – القول البديع في الصلاة على الشفيع ص ٢٥٨دار الكتب العلمية – بيروت ط ٣ سنة ١٩٧٧ .

(٢) صبحى الصالح – علوم الحديث ص ٢١٢

(٢) النووى – الاذكار ص ٥ مكتبة قطر ط ٣ سنة ١٩٧٦م .

(٣) ابن رجب – شرح علل الترمذى ص ٧٦ (مرجع سابق) .

(٤) نجم عبد الرحمن خلف – الصناعة الحديثية ص ٤٦٥ دار الوفاء مصر ط١ .

الشريعة الثابتة فأصل المشروعية ثابت بالأصل الشرعى العام وجاء هذا الخبر الضعيف موافقاً له) . (١)

وفى ذلك قال ابن تيمية (٢) إن ما عليه العلماء من العمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال، ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذى لا يحتج به . فإن الاستحباب حكم شرعى لا يثبت إلا بدليل شرعى معتبر .

وإنما مرادهم بذلك : أن يكون العمل قد ثبت أنه مما يحبه الله تعالى أو مما يكرهه الله تعالى بنص أو اجماع كتلاوة القرآن والتسبيح والدعاء والصدقة والاحسان إلى الناس وكراهة الكذب الخيانة ونحو ذلك . فإذا روى حديث فى فضل بعض الأعمال المستحبة وثوابها، وكراهة بعض الأعمال وعقابها، فمقادير الثواب والعقاب وأنواعه إذا روى منها حديث لا نعلم أنه موضوع جازت روايته .

ومفهوم العمل به بمعنى : أن النفس ترجوا ذلك الثوب وتخاف ذلك العقاب، كرجل يعلم ان التجارة تربح، لكن بلغه أنها تربح ربحاً كثيراً فهذا إن صدق نفعه وإن كذب لم يضره .

---

(١) نور الدين العتر، منهج النقد فى علوم الحديث ص ٢٩٤ مرجع سابق .

(٢) ابن تيمية، تقى الدين بن تيمية، علم الحديث ص ٥٥ - ٥٦ دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٥ .

ومما لا يجوز بمجرده اثبات حكم شرعى لا استحباب ولا غيره ولكن يجوز أن يذكر فى الترغيب والترهيب والترجية والتخويف، ثم قال ابن تيمية : ونظير هذا قول النبى الله ﷺ فى الحديث الذى رواه البخارى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما «بلغوا عنى ولو آية وحدثوا عن بنى اسرائيل ولاحرج» . (١)

مع أنه ورد فى الصحيح (إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم) (٢) فإنه رخص فى الحديث عنهم ، ومع هذا نهى عن تصديقهم وتكذيبهم، فلو لم يكن فى التحديث المطلق عنهم فائدة لما رخص فيه وأمر به، ولوجاز تصديقهم بمجرد الاخبار لما نهى عن تصديقهم فالنفوس تنتفع بما تظن صدقه فى مواضع) . (٣)

وهناك مسألة آخرى يقررها بعض العلماء ممن يؤيدون الرأى الأول القائل بمنع الأخذ بالأحاديث الضعيفة مطلقاً أنه أسلم المذاهب ، ثم فلدينا ثروة حديثية مما صح فى الفضائل والترغيب والرهيب، بل ثروة يعجز البيان عن وصفها وهي تغنينا فى هذا الباب وغيره عن رواية الاحاديث الضعيفة) (٤). وهذا هو الصواب

---

(١) رواه البخارى فى كتاب أحاديث الأنبياء (فتح البارى) ج٧، ص١٧٢ باب ماذكره عن بنى اسرائيل برقم ٣٤٦١ .

(٢) ابن حجر – فتح البارى ج٧، ص ١٧٦ .

(٣) صبحى الصالح – علوم الحديث ص ٥٥ – ٥٦ .

(٤) محمد عجاج الخطيب – الجيز فى علوم الحديث ص ٣٢٦ – ٣٢٨ (بتصرف) المطبعة الجديدة – دمشق ط١ سنة ١٩٧٩م .

إلا أنه قد يتبادر الى الذهن القول بأن المذهب الوسط هو أسلهما من حيث أننا نستعمل كل ما يمكن أن يكون قد جاء عن رسول الله ﷺ ولا نسقط منه شيئاً وخاصة أحيانا فيمايقع بواسطة الأحاديث الضعيفة من الترجيح، أو تقوية بعض الأقوال بعكس مالو أهملناها وهى جملة غير يسيرة فيرد على ذلك بالقول (بأن لدينا مما صح من الأحاديث مايغنينا عن الضعيف وقد تساهل بعض المعاصرين بأن هذا لا يمنع من أن نأخذ الجميع ونستفيد منه بعد تقييده بما اشترطه العلماء فى هذا المجال ، وهذه الشروط الأربعة تدل على أن العمل بالضعيف مقيد وشكلى .

(فالشرط الأول والثانى يوجبان على الباحث التتبع لطرق الحديث ومعرفة حاله حتى لا يعمل به إذا كان شديد الضعف وينسب إلى النبى ﷺ مالم يفعله ... وأما الشرط الثانى فإنه ينص على أن العمل فى الحقيقة بالأصل العام وليس بالحديث الضعيف مما يدل على أن العمل بالحديث الضعيف ليس حقيقياً) . (١)

الرأى الراجح : (٢)

إن خبر الآحاد بأنواعه الثلاثة : الغريب والمشهور سواء أكان

---

(١) حمدى عبد المجيد - مصطلحات حديثيه - بحث منشور - فى مجلة الرسالة - وزراة الثقافة العراقية العدد ١٢١- ١٢٦ مجلد رقم ١٢ ، ص٧٩ .

(٢) تقى الدين النبهائى - الشخصية الاسلامية ج١، ص٢٨٥ - ٢٨٧ (بتصرف) القدس ١٩٥٤ م .

مرفوعاً أم مرقوفاً أم مقطوعاً، ينقسم عند أهل الحديث من حيث قبوله أو عدم قبوله إلى ثلاثة أقسام : صحيح وحسن وضعيف .

فالحديث الصحيح : هو الحديث الذى يتصل اسناده بنقل العدل الضابط إلى منتهاه وقد قام الدليل من الكتاب والسنة والاجماع على وجوب قبوله دليلاً شرعياً مطلقاً .

أما الحديث : فهو ماعرف مخرجه واشتهررجاله وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذى يقبله أكثر الفقهاء ويحتجون به كالصحيح سواء بسواء .

إلا أن الحديث الضعيف فهو مالم تجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن ولا يحتج بالضعيف مطلقاً، لأنه لم تثبت وثاقة رواته كلاً أو بعضاً لجهالة فى حالهم أو لخدش فى صدقهم ونحو ذلك مما يوجب نفى العدالة والوثاقه . (١)

(ومن الخطأ القول أن الحديث الضعيف إذا جاء من طرق متعددة ارتقى الى درجة الحسن أو الصحيح ، فإنه إذا كان ضعف الحديث لفسق رواية أو اتهامه بالكذب فعلاً ، ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع ازداد ضعفاً الى ضعف، أما إذا كان المعنى الذى تضمنه الحديث الضعيف تضمنه حديث صحيح فإنه يستشهد بالحديث الصحيح ويترك الضعيف، وعليه لا يستدل بالحديث

---

(١) المرجع السابق - ج٣ ص٨٣ .

الضعيف مطلقاً ولا بوجه من الوجوه) [1]، وهذا الترجيح عين ماذهب إليه الامام تقى الدين النبهانى رحمه الله . وهو والله ماعليه جماهير السلف الصالح .

(١) المرجع السابق - ج١، ص٨٧ .

الخاتمـــة ونتائـــج البحـــث

إن المبحر فى محيط الأدلة الشرعية باحثاً بالعلوم الشرعية المساندة كعلم مصطلح الحديث، هذا الذى لم يعرف شرفه أمه قط غير الأمة الإسلامية التى أعزها الله تعالى بالإسلام الحفوظ كتابه . والمدفوع عن سنة نبيه، بما ألحقه المولى للحفاظ علي هذا الدين بعلم أصول الفقه، والقارئ لهذا البحث بكل سلاسة. وربط بحيث تستبين الحقيقة فى النبع الصافى للسنة النبوية، وقد تم استعراض أقوال العلماء فى مدى حجية الحديث الضعيف وأدلتهم مع بيان مسائله وأمثلته وخلصنا فيه إلي تقرير النتائج التالية :

أولاً : عدم جوازر الاستدلال بنص تنعدم الصلة بصدق اتصاله برسول الله ﷺ .

ثانياً: الوقوف على مدى حرص علماء الأمة الاسلامية على التثبت من تحقق شروط رواية الحديث النبوى .

ثالثاً : عدم خروج الحديث الضعيف عن صفة ضعفة مهما حفت به من قرائن أو انضم إليه من أحاديث ضعيفة آخرى .

رابعاً : الاسلام عقيدة وشريعة، واحكام الفضائل والترغيب والترهيب هى من الشريعة لاقسماً منفصلاً عنها . فما صح دليلاً على الأحكام صح فى الفضائل بلا فرق بينهما .

خامساً: عدم حجية الحديث الضعيف فى العقائد قطعاً وبلا خلاف .

سادساً : عدم حجية الحديث الضعيف فى احكام السياسة الشرعية . كالحكم والاقتصاد والقضاء والعقوبات والعلاقات الدولية.

سابعاً: كفاية القرآن والسنة الصحيحة كوعاء للأدلة النقلية وما تبع ذلك كالاجماع والقياس .

ثامناً: عدم جواز التذرع بالاستدلال بالأحاديث الضعيفة للترغيب والترهيب، فالشرع كامل وقادر على تغطية الحاجة لأصول الأدلة الشرعية لما يلزم لقيام الحضارة الإسلامية فى كافة مجالات الحياة.

وفى الختام نسأل المولى القائل ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (١) أن يلهم علماء المسلمين وحكامهم دوام الثبات على المبدأ دفاعاً عن إسلامهم العظيم وحملاً لدعوته لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة وإن ذلك لكائن إن شاء الله تعالى والحمد لله رب العاملين .

---

(١) سورة الحجر ، آية ٩ .

فهرس المصادر والمرجع

١- أحمد محمود شاكر

الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث

دار الكتب العلمية - بيروت ط ٢ .

٢- الألباني - الشيخ محمد ناصر الدين

سلسلة الأحاديث الضعيفة

المكتب الإسلامي - بيروت ط ٥، سنة ١٩٨٥م .

٣- الأنصارى - زكريا بن محمد

فتح الباقى على ألفية العراقى

دار الكتب العلميمة - بيروت ط ١ .

٤- ابن باز - الشيخ عبد العزيز بن عبد الله

هدى السارى مقدمة فتح البارى

دار الفكر ، بيروت .

٥- الترمذى - أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة

سنن الترميذى (الجامع الصحيح) ت أحمد محمد شاكر

دار إحياء التراث - بيروت ط ١ .

٦- ابن تيمية - تقى الدين بن تيمية

علم الحديث

دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨٥م .

٧- الجرجاني - الإمام أبو الحسين
المختصر فى أصول الحديث، ت فؤاد عبد المنعم أحمد
دار الدعوة - للطباعة والنشر - الاسكندرية ، ط ١ .
٨- الجزائرى - طاهر بن صالح بن أحمد الدمشقى
توجيه النظر الى أصول الآثر
دار المعرفة - بيروت - ط ١.
٩- ابن جماعة - الشيخ بدر الدين محمد بن ابراهيم
المنهل الروى فى مختصر علوم الحديث النبوى
دار الفكر - سوريا - ط١، ١٩٨٦.
١٠- الحاكم - أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابورى
معرفة علوم الحديث
دار الفكر - بيروت - ط ٢ ، ١٣٩٧هـ .
١١- ابن حجر - شهاب الدين ابو الفضل أحمد بن على العسقلانى
- النكت على كتاب ابن الصلاح . ت.د. ربيع بن هادى عمير
المجلس العلمى - المدينة المنورة ط ١ ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤م
- النكت على كتاب ابن الصلاح . ت.د. محمد فارس
دار الكتب العلمية - بيروت - مجلد واحد ١٩٩٤م .
١٢- ابن حجر - شرح نخبة الفكر فى مطلح أهل الأثر
مراجعة وتقديم محمد عوض - مكتبة الغزالي ، دمشق ط ١

١٣- ابن حجر - هدى السارى مقدمة فتح البارى
شرح صحيح البخارى
ت . عبد العزيز الباز - ١٨ مجلد
دار الفكر - بيروت - ١٩٩٣ م .
١٤- ابن حجر - تهذيب التهذيب
دائرة المعارف النظامية - الهند - ط ١.
١٥- ابن حزم - على بن أحمد بن سعيد الظاهرى .
الفصل فى الملل والنحل
مطبعة الحلبى ، ط ١، مصر ١٣١٧هـ .
١٦- حمدى عبد المجيد
مصطلحات حديثية (بحث)
مجلة الرسالة، بغداد ، عدد ١٢١، مجلد ١٢،سنة ١٩٧٩م .
١٧- الخطيب البغدادى - الحافظ أبو بكر أحمد بن على
الكفاية فى علم الرواية ، ت . وتعليق أ.د أحمد عمر هاشم
دار الكتاب العربى ، بيروت ، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
١٨- الدارمى - عبد الله بن عبد الرحمن
سنن الدارمي
طبعة دار الفكر ، دمشق - ط ١.

١٩- ابن دقيق العيد - تقى الدين .
الاقتراح فى بيان الإصطلاح
دار الكتب العلمية - بيروت ، ط١٤٠٦هـ .
٢٠- الدمشقى - عمر بن محمد بن فتوح البيقوني
شرح المنظومة البيقونية فى مصطلح الحديث
مطبعة الحلبى ، مصر سنة ١٩٤٩ .
٢١- الذهبى - شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان
الموقظة فى علم مصطلح الحديث
ت . الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ط١، ١٤٠٥هـ
دار الفكر - بيروت .
٢٢- الذهبى ميزان الاعتدال فى نقد الرجال
ت، على محمدالبجاوى دار الفكر مصر، ط١ .
٢٣- الرازى - الإمام أبو حاتم محمد بن عمر بن الحسين
الجرح والتعديل
طبعة الهند ١٣٧١هـ .
٢٤- الرامهرمزى - الحسن بن عبد الرحمن
المحدث الفاصل بين الراوى والواعى
دار الفكر بدمشق ط١، سنة ١٩٧١ هـ .

٢٥- ابن رجب - زين الدين عبد الرحمن بن احمد
شرح علل الترمذي
دار الكتب - بيروت ١٩٨٥م .
٢٦- السخاوى - شمس الدين محمد بن عبد الرحمن
القول البديع فى الصلاة على الشفيع
دار الكتب العلمية بيروت - ط٣، ١٩٧٧م .
٢٧- السيوطى جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر
تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى
دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ .
٣٠- أبو شهبة - الشيخ محمدبن محمد
الوسيط فى علوم ومصطلح الحديث
عالم المعرفة - جدة - ط ١، ١٩٨٣م .
٣١- صبحى الصالح
علوم الحديث ومصطلحه
دار العلم للملايين - بيروت ، ط ١٧ ، ١٩٨٨م .
٣٢- ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى
مقدمة ابن الصلاح - دار الحديث
ط ٣، ١٤٠٩، هـ - ١٩٨٩م
وطبعة دار الكتب العلمية - بيروت سنة ١٩٧٨م .

٣٣- الصنعانى - محمد بن اسماعيل
توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار
ت، محمد محى الدين عبد الحميد
دار الفكر- بيروت - ط١
٣٤- الطيبى - الحسين بن عبد الله
الخلاصة فى أصول الحديث
عالم الكتب بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٩م .
٢٥- ابن عبد البر يوسف القرطبى
التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد
ط، وزارة الأوقاف المغربية .
٣٦- العراقى - زين الدين عبد الرحيم
التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح
دار الحديث بيروت - ط ٣ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م .
٣٧- العراقى - التبصرة والتذكرة
دار الكتب العلمية، بيروت ، ط ١ .
٣٨- الغمارى عبد الله بن الصديق
سؤالات محمد حبيب الله الغمارى
دار الكتب، المدينة المنورة، ط١ - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

٣٩- ابن فارس - أبو الحسن أحمد بن فارس
معجم مقاييس اللغة
ت. عبد السلام هارون - دار الجيل ، بيروت، ط١، ١٩٩١م .
٤٠- فاروق حمادة (الدكتور)
المنهج الإسلامى فى الجرح والتعديل
دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٩ هـ .
٤١- الفيومى - أحمد بن محمد المقرى .
المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير
دار الفكر - مصر ط ١ .
٤٢- القاسمى - محمد جمال الدين
قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث
دار الكتب - بيروت - ط ١ .
٤٣- ابن كثير - الحافظ إسماعيل بن عمر أبو الفداء
اختصار علوم الحديث ، شرح أحمد محمد شاكر
دار الكتب العلمية - بيروت - ط ٢ .
٤٤- ابن القيم - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبى بكر الجوزية
إعلام الموقعين عن رب العالمين، تعليق : طه عبد الرؤوف
دار الجيل - بيروت ط ١ .

٤٥- اللكنوى - أبو الحسنات محمد عبد الحى - الأجوبة الفاضلة
مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط ١ .
٤٦- ابن ماجه - أبو عبد الله القزوينى
سنن ابن ماجه / ت. محمد فؤاد عبد الباقى
دار الفكر - ط ١ ، بيروت .
٤٧- مالك - الإمام مالك بن أنس - كتاب الموطأ
دار الآفاق الحديثه - بيروت ط ٤ ، سنة ١٩٨٥م .
٤٨- محمد عجاج الخطيب (الدكتور)
الوجيز فى علوم الحديث
المطبعة الجديدة - دمشق ، ط ١ .
٤٩- محمد عوامة
أثر الحديث الشريف فى اختلاف الفقهاء
دار السلام ، ط ٢ ، ١٩٨٧م .
٥٠- ابن الملقن - سراج الدين عمر بن على
المقنع فى علوم الحديث، ت - عبد الله الجديع
دار فواز ، السعودية ، ط ١ .
٥١- ابن منظور - ابو الفضل جمال الدين - لسان العرب
دار صادر ، بيروت ١٩٥٦ م .
٥٢- النبهانى - الشيخ تقى الدين بن ابراهيم
الشخصية الاسلامية - ج١ + ٢ ، القدس الشريف ١٩٥٤م .

٥٣- نجم عبد الرحمن (الرحمن)
الصناعة الحديثية - دار الوفاء - مصر ، ط ١
٥٤- نور الدين العتر (الدكتور)
منهج النقد فى علوم الحديث
دار الفكر - سوريا ، ط ٣ ، ١٩٨١ .
٥٥- النووى - يحيى بن شرف الدين
شرح صحيح مسلم
دار الفكر - مصر - ١٩٨١م .
٥٦- النووى - التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير
دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٩٨٧م .
٥٧- النووى - الأذكار - قطر ، ط ٣ ، ١٩٧٦م .
٥٨- همام عبد الرحمن سعيد (الدكتور)
العلل فى الحديث دارسة منهجية فى ضوء شرح علل الترمذى
دار العدوى - عمان - الاردن - ط ١ ، سنة ١٩٨٠ م .
٥٩- الهزايمة - محمد عوض - دراسات فى علوم الحديث
دار عمار - الاردن ط ٢ ، ١٩٩١م .

فهرس الموضوعات

المقدمة ٣٣٥

الفصل الأول : مفهوم الحديث الضعيف ٣٣٩

المبحث الأول : التعريف اللغوى للحديث الضعيف ٣٣٩

المبحث الثانى : التعريف الاصطلاحى
للحديث الضعيف ٣٤٠

الفصل الثانى : أقسام الحديث الضعيف وأنواعه ٣٤٧

المبحث الأول : أقسام الحديث الضعيف من
حيث فقدان شرط العدالة ٣٤٩

المبحث الثانى : أقسام الحديث الضعيف
من حيث فقدان شرط الضبط ٣٥٢

المبحث الثالث : أقسام الحديث الضعيف
من حيث فقدان الإتصال فى السند ٣٥٤

المبحث الرابع : أقسام الحديث الضعيف
من حيث الشذوذ ٣٥٥

المبحث الخامس : أقسام الحديث الضعيف
من حيث العلة ٣٥٧

المبحث السادس : أقسام الحديث الضعيف
من حيث فقدان الاعتضاد أو المجىء
من وجه آخر (الفرد أو الغريب). ٣٥٩

الفصل الثالث : مصادر الحديث الضعيف ومسائله وأمثلته ٣٦٣
المبحث الأول : مسائل متفرقة تتعلق بالحديث الضعيف ٣٦٣
المبحث الثاني : مصادر الحديث الضعيف ٣٦٨
المبحث الثالث : أمثلة على بعض أنواع الحديث الضعيف ٣٧٠
الفصل الرابع : حكم رواية الأحاديث الضعيفة ٣٧٥
الفصل الخامس : حكم العمل بالحديث الضعيف ٣٨٩
المذهب الأول :
لا يعمل به مطلقاً لا فى الفضائل ولا فى الأحكام ٣٨٩
المذهب الثانى :
يعمل بالحديث الضعيف مطلقاً فيما عدا العقائد ٣٩١
المذهب الثالث :
يعمل بالحديث الضعيف فى الفضائل والمواعظ ويتوفر شروط الرأى الراجح ٣٩٤
الخاتمة ونتائج البحث ٤٠١
فهرس المصادر والمراجع ٤٠٣